

المدخل لدراسة مناهج الاجتئاد عند الشيعة الإمامية

((العلامة الحلة نموذجاً))

(٦٤٨ - ٧٣٦ هـ)

الدكتور: عدنان فرحان خميس القاسم

الأحوال، وتاريخ مطول في بطون الأجيال، يبدأ بانقطاع أمر الوحي الإسلامي، وانتهاء حياة مبلغه السامي صلى الله عليه وآله وينتهي ببضعة قرون تقريباً عند أكثر الطوائف، ويستمر بلا انتهاء (١).

ومن خلال استقراء وتتبع ورصد الخطوط العامة لمسيرة الفقه الإسلامي، وحركة الاجتئاد التي تكشفت ببيانه، وأراء ونظريات وأقوال المجتهدین المدونة في كتبهم الفقهية والأصولية.

ندرك بوضوح أن لهؤلاء المجتهدین مناهج ومباني وخطوط تفصیلیة علمیة دقيقة سلکوها في ممارساتهم الفقهیة لاستبطاط الحكم الشرعي.

المنهج لغة واصطلاحاً

والمنهج في أقرب معانیه اللغوية يعني: الطريق الواضح، ونهج الأمر وأنهج: واضح، ومنهج الطريق ومنهاج.

قال تعالى: ((لَكُلُّ جَعْلٍ نَّمْكُنْ شِرْعَةً وَمِنْهَا جَا)). (٢).

فالمنهج هو الطريق الذي يسلكه الباحث للوصول إلى غایة معينة، وهو وسيلة المعرفة، ويختلف باختلاف العلوم، فكل علم منهج يناسبه مع وجود قاسم مشترك

المقدمة:

قطعت حركة الاجتئاد لدى المذاهب الإسلامية عامة، ولدى الشيعة الإمامية الاتنا عشرية خاصة، مسيرة طويلة كادحة، سارت من خلالها مع الزمان المتلاحم في طريق النمو والرشد والتكامل، واجتازت الكثير من العقبات والصعوبات التي وقفت في طريق نموه وتكامله، فوصلت - بحمد الله - إلى درجات عالية من السعة والعمق والتطور، لتحيط بالإنسان المسلم ومتطلبات حياته المتلاحقة والمنتورة من خلال عالمي الزمان والمكان اللذين يعيش فيها.

وخلال هذا الامتداد الزماني والمكاني والذي يمتد إلى قرون من الزمن ويمثل رقعة واسعة من العالم الإسلامي، بذل المجتهدون جهوداً علمية كبيرة ومحفظة، اثرت عن ثروة فقهية وأصولية ضخمة، ودونت خلال ذلك موسوعات فقهية وأصولية كثيرة بلغت في دقتها وضبطها وتفریعاتها شأواً عظيماً، أثرت في الفكر الإسلامي (الفقهي والأصولي) بنفائس قيمة قلل نظيرها بين الأديان والمذاهب الوضعية.

يقول العلامة الكبير السيد هبة الدين الشهريستاني: ((... ولهذا الاجتئاد عرض عريض في أحكام

بين المناهج ((ويتمثل المنهج الفقهي في مجموعة الأسس والمرتكزات التي يعتمدتها الفقيه في عملية استنباط الحكم الشرعي من أدلة المعتبرة، سواء كانت من قبيل الأدلة التي ثبتت حجيتها لدى الفقيه، أو أي أمر آخر يؤثر في النتيجة الفقهية، وإن لم يدخل في عداد الأدلة بحيث تشكل هذه المرتكزات القواعد التي ينطلق منها الفقيه في استنباط الحكم الشرعي، وتؤثر بشكل مباشر في النتيجة الفقهية التي يصل إليها)).

و عمليه تحديد المنهج الفقهي تقوم أساساً على استقراء و ملاحظة النتاج الفقهي لفقيه أو مدرسة فقهية معينة، و محاولة الكشف عن العناصر الرئيسية المؤثرة بشكل ملموس في هذه النتائج))^(٣).

فرضية البحث:

لا يمكن بحال من الأحوال أن نتصور أن هناك فقيهاً مجتهداً يمارس عملية الاستنباط الفقهي من دون أن يرسم لنفسه خارطة المنهج التفصيلي لهذه الممارسة وكيفية التعامل مع الأدلة والقواعد التي يستند إليها في مجال استنباطه للحكم الشرعي الواقعي أو الظاهري، أو الوظائف العملية التي يجب على المكلف أن يسلكها من خلال تعامله مع الواقع والمستجدات التي يُفتقد فيها الدليل على الحكم الشرعي....

إلا أنه قد يصرح بالخطوط التفصيلية لهذا المنهج من خلال بحوثه و مدوناته الفقهية والأصولية والرجالية... وقد لا يصرح بذلك، إلا أنه يمكن للباحث المتخصص أن يتعرف على تفصيل هذه المنهج من خلال تلك الآثار العلمية، ومن النادر جداً أن يغفل الفقيه المجتهد عن كونه صاحب منهج يجب عليه الالتزام به والسير على خطاه.

وهذه المناهج - كغيرها من وسائل المعرفة - قد تطورت و توسيع بمدحور الزمن ومن خلال الجهود العلمية التي بذلت في هذا المجال، ومن خلال توسيع آفاق المعرفة البشرية، بالإضافة إلى المصالح المستجدة في حياة

أهمية البحث وأهدافه:

تكمّن أهمية البحث في تحقيق ما يلي:

أولاً: عرض للأسس المنهجية التي استند إليها فقهاء الإمامية في استنباطاتهم الفقهية، وبيان لمناهجهم في التعامل مع الأدلة الشرعية والعلقانية والعرفية التي لها مدخلية في عملية الاستنباط الفقهي.

الوجه العلمي المنهجي لدى علماء الشيعة الإمامية، لمن يريد المقارنة بينه وبين المنهج الاجتهادي لدى علماء المذاهب الأخرى.

وخلال القول: إن التعرف على المناهج الاجتهادية، وطرق الاستدلال، والمباني التي يستند إليها الفقيه في ممارسته لاستنباط الحكم الشرعي. له أهمية كبيرة في فهم ضوابط الاجتهاد التي سار عليها مجتهدوا الشيعة. ومحاولة متواضعة على خطى التقريب بين المذاهب الإسلامية.

منهجية البحث

تناول هذه الدراسة بالبحث والتحليل المناهج التي اعتمدتها فقهاء الشيعة الإمامية الاثنا عشرية في استدلالهم واستبطاطهم الفقهي، وذلك من خلال إستقراء نماذج للممارسات الفقهية التطبيقية التي دونوها في كتبهم وموسوعاتهم الفقهية والأصولية.

وتعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال استقصاء تاريخي - غير شامل - للمباني الأصولية والضوابط الاجتهادية التي اعتمدها هؤلاء الفقهاء المجتهدون في فهمهم للأدلة التي يستندون إليها في استنباط الحكم الشرعي وذلك من خلال الرجوع إلى مدوناتهم وتراثهم الفقهي والأصولي والرجالي.

ولا يستغنى الباحث عن الرجوع إلى ذوي الخبرة والاختصاص من الفقهاء والأصوليين والأساتذة المعاصرين، للإستنناس بأراءهم وخبرتهم وبالخصوص في القضايا والمسائل التي يتوقف عندها الباحث ولا يصل فيها إلى نتيجة حاسمة، أو المسائل المستحدثة والتي لا يجد لها أثر في كتب الفقهاء المتقدمين.

ومنهجية البحث تلزمها سلوك طريق الاختصار والإيجاز في كثير من أبواب وفصول البحث والاقتصر فيها على نماذج وعينات تمثل التطور النوعي والمنهجية الحديثة نسبة إلى من سبقها في هذا المجال.

ثانياً: التعرف على الخطوات التكاملية التي قطعتها مسيرة الاجتهاد عند فقهاء الشيعة الإمامية، والعقبات التي واجهتها في مضمار رقيها وتقدمها.

ثالثاً: أن محاولة إبراز معالم وملامح المناهج الاستدلالية التي اتبعها الفقهاء المجتهدون تعطي للباحث والدارس في آثارهم الفقهية والأصولية فرصة جيدة لمعرفة طرق الاستدلال وألياته المتنوعة، وتنبيح الفرصة للمقارنة بين هذه المناهج والطرق والأخذ بما ينسجم منها مع روح التشريع الإسلامي ومقاصد الشارع المقدس، وبما يتلائم مع قاعدة ((اليسر)) التي تبنتها الشريعة الإسلامية في خطوطها العامة.

رابعاً: مما لا شك فيه، إن في تتبع ورصد المناهج والمباني الفقهية التطبيقية التي مارسها هؤلاء العلماء المجتهدون في معالجاتهم الفقهية والأصولية، له عظيم الأهمية في فهم وإدراك مدى التطور والتوسع والعمق العلمي لهذه المناهج من خلال امتدادها الزمانى والمكاني الذي يمتد إلى قرون من الزمن ويشمل رقعة واسعة من العالم الإسلامي.

خامساً: وما لا شك فيه أيضاً أن أحدى الأساباب الرئيسية لعدم التقريب بين المذاهب الإسلامية هي تلك القطيعة الفكرية وانغلاق أرباب تلك المذاهب بعضهم عن البعض الآخر، وكان من نتائج هذه القطيعة تأخر الكثير من العلماء عن متابعة ما يجدُ لدى غير أرباب مذهبة من أفكار تنسن بالاصالة والعمق، فصرنا نسمع مثلاً من يتساءل: أ Gund الإمامية أصول يسبّطون منها الأحكام؟! أو هل لدى أهل السنة كتب استدلالية في الفقه؟! وربما نسمعها من عالم يجلس لمناقشة رسالة جامعية يجد لدى صاحبها اعتماداً على رأي هذا المذهب أو ذاك من يخالفونه في الرأي^(٥).

ولعلمنا ببحثنا هذا قد نضع انفسنا في صفوف الداعين للتقريب بين المذاهب الإسلامية، من خلال إبراز

البحث في كثير من الأحيان.

ذلك قد لا نجد لبعض كبار مجتهدي الشيعة فقهياً أو أصولياً مدوناً، حتى يمكننا التعرف على منهجم في الاستدلال، فنضطر للرجوع إلى تقريرات درسهم بقلم بعض تلامذتهم والتي لا تعكس بدقة آراء أستاذهم.

رابعاً: تعدد طرق البحث والمنهج لدى بعض الفقهاء
ومن جانب آخر؛ نجد كثرة المؤلفات والموسوعات الفقهية والأصولية لدى بعض المجتهدين من أمثل المفيد والسيد المرتضى والشيخ الطوسي، والعلامة الحلي، ولاحظ معها تبدل المنهج وطرق البحث من كتاب إلى كتاب آخر كما هو الحال في كتابي الشيخ المفيد ((المقنعة والإعلام)) ومؤلفات السيد المرتضى الفقهية ((الانتصار والناصريات)) وغيرهما، أو في التراث الفقهي للشيخ الطوسي كما في كتابي ((النهاية والمبسوط)), فضلاً عن الموسوعات الفقهية للعلامة الحلي.

وهذه المشكلة تشكل عقبة أمام الباحث في تشخيص المنهج الذي سار عليه هذا المجتهد في مؤلفاته، ومعها لا يمكن الاطمئنان إلى نسبة المنهج إلى صاحبه بشكل قاطع، إلاّ بعد جهد علمي في المقارنة بين الفتاوى والأراء الفقهية.

خامساً: وجود المصطلحات الغربية

تأثير بعض المجتهدين بالمدارس الفلسفية والكلامية والعرفانية، قد تركت بصماتها وأثرها الواضح على منهجم وطرق بحثهم واستدلالهم، فاصبحت كتبهم الفقهية والأصولية مقللة بمصطلحات ومفردات هذه العلوم والمعارف، مما يشكل صعوبة كبيرة في فهم مرادهم فضلاً عن اكتشاف منهجمهم.

سادساً: كثرة مصادر البحث وتنوعها

سعة وتنوع موضوع البحث يستلزم الرجوع إلى

من مشكلات البحث:

هناك جملة من المشاكل تواجه موضوع البحث لابد للباحث من التغلب عليها وتجاوزها حتى نستوفي الموضوع حقه بشكل علمي أكاديمي.

ومن أهم هذه المشاكل:

أولاً: سعة الموضوع وشموله

fmوضوع البحث واسع متراحمي الأطراف ويتطلب من الباحث أن يكون على اطلاع واسع وتفصيلي بتاريخ الفقه والفقهاء، وحركة الاجتهداد عند المسلمين عامة، ولدى الشيعة الاثنى عشرية خاصة، حتى يمكنه متابعة المسيرة لاكتشاف المناهج والمباني التي اعتمدتها هؤلاء الفقهاء في استدلالاتهم الفقهية.

ثانياً: علمية الموضوع وتخصصه

وموضوع البحث؛ موضوع علمي تخصصي بحث يتطلب من الباحث روح المثابرة وبذل الجهد، وأن يمتلك الخبرة الفنية والأدوات العلمية الازمة، والتخصص الكافي في مجالى الفقه والأصول والعلوم الإسلامية الأخرى؛ من حيث المصطلحات العلمية المستعملة، ومن حيث المؤلفات والموسوعات الفقهية والأصولية، بالإضافة إلى معرفة طرق الاستدلال والاستنباط الفقهي.

ثالثاً: فقدان المصادر والمراجع

ويواجه الباحث صعوبة في اكتشاف المنهج لهذا الفقيه أو ذاك، وذلك لعدم توفر المدونات الفقهية أو الأصولية لبعض المجتهدين، أما لفقدانها كما هو الحال في مؤلفات الحسن بن أبي عقيل العماني (ت ٣٦٨ هـ)، وابن الجنيد محمد بن أحمد الاسكافي (ت ٣٨١ هـ)، وبعض كتب الشيخ علي بن الحسين بن بايويه القمي الشهير بـ (الصدق الأول) (ت ٣٢٩ هـ)، وهو من أوائل فقهاء الشيعة الإمامية، مما يستوجب الرجوع إلى بعض المدونات الفقهية، الأخرى ككتاب ((مختلف الشيعة)) للعلامة الحلي وغيرها لاستخراج آراءهم الفقهية وهي محاولة قد لا تغنى

وشمولية في استعيابه.

وكل الذي عثرنا عليه من دراسات وأبحاث تلامس موضوع رسالتنا لا يتعدى - غالباً - مجرد إشارات عابرة ضمن بعض أبواب أو فصول الكتب والأبحاث الأصولية التي تناولت موضوع الاجتهاد أو تاريخ التشريع الإسلامي، أو بعض المقدمات التحقيقية التي تصدرت بعض الكتب والموسوعات الفقهية والأصولية التي أعيد تحقيقها وطبعتها.

إلا أن في هذه الإشارات العابرة والبحوث المقتصبة التي كتبت في بعض جوانب الموضوع، وكذلك في المصادر الأولية والثانوية، ما يشكل المادة العلمية الأولى التي سوف تمد موضوع البحث من جوانبه المختلفة.

وفيما يلي إشارة موجزة لبعض من هذه الدراسات والبحوث التي تناولت بعض جوانب موضوع البحث:

أولاً: الأصول العامة للفقه المقارن. مدخل إلى دراسة الفقه المقارن.

للعلامة السيد محمد تقى الحكيم رحمه الله، طبعة دار الأندلس، وطبعة المجمع العالمي لأهل البيت عليهم السلام.

ويعد الكتاب من المؤلفات القيمة التي استعرض فيها المؤلف وبموضوعية ولغة علمية رصينة مختلف المدارس الفقهية الإسلامية مقوماً لأدلةها وحججها ومبانيها، وهي خطوة موقعة في مجال تشكيل رؤية شمولية في المجال الفقهي والأصولي.

وتكشف عن سعة الأفق الفكري عند المؤلف وعمق أبحاثه وشمولية تحقiqاته، ومحاولة تقريبية فكرية فريدة قل نظيرها في الدراسات السابقة واللاحقة لهذا الكتاب القيم.

ومن أهم ما يلفت النظر في هذا الكتاب هو تحديده

كثير من المصادر والمنابع الفقهية والأصولية والرجالية، وهي المصادر الأولية الأساسية التي يستلزمها البحث، بالإضافة إلى المصادر الثانوية والدراسات الحديثة والدوريات التخصصية والدراسات الأكademie التي تتناول الموضوع من جوانبه المختلفة.

بالإضافة إلى أن شمولية موضوع البحث وسعته يستلزم وجود مكتبة تخصصية متكاملة تستوعب هذه المصادر وغيرها مما له مدخلية في موضوع البحث.

سبعاً: فقدان الدراسات التخصصية

عدم وجود دراسات علمية تخصصية موسعة وشاملة تتناول الموضوع بالبحث والتحليل من خلال استقراء التراث الفقهي والأصولي لمجتهد الشيعة تشكل عقبة كبيرة في طريق البحث؛ وإن كانت ثمة محاولات في هذه المجال فهي محاولات قد تشكل معالجات لبعض جوانب الموضوع إلا أنها محاولات ناقصة من جوانب أخرى وهذا ما سوف نوضحه في حديثنا عمن كتب في هذا الموضوع.

الدراسات السابقة:

حظي موضوع مناهج الاجتهاد ببعض الاهتمام عند العلماء والباحثين السنة، ولكن مما يؤسف له أن هذا الموضوع - على رغم أهميته - لم يول العناية الكافية في البحث والتاليف والكتابة عند الشيعة الإمامية.

فالم 缺 في حدود مطالعاتنا وتتبعنا للكتب والمؤلفات المتعلقة بالموضوع على كتاب جامع تناول الموضوع من جميع جوانبه، وبحثه بحثاً مستقلأً شاملاً مستفيضاً.

ولم يفرد لها الموضوع بحثاً أكاديمياً تخصصياً تسلط فيه الأضواء على المناهج والمباني التي سار عليها فقهاء الشيعة من بدايات عصر الاجتهاد وإلى زماننا هذا، ومدى تطورها وتوسيعها من مجتهد إلى آخر حتى وصلت إلى ما وصلت إليه من تشيد لدعائمه، وتوسيعه في آفاقه،

إلى المذهب الإمامي والزبيدي، والظاهري، دون التعرض للمذهب الأباضي.

وعندما نستعرض فهرست أبواب وفصول الكتاب نجد أن المؤلف قد سار فيه على خطى ومنهجة أستاذه والمشرف على رسالته السيد محمد تقى الحكيم في كتابه المدخل، وكان الكتاب في حقيقته تلخيص لكتاب أستاذه، وإن كانت هنالك ثمة اختلاف بين الكتابين فهي في بعض الموارد المحددة جداً من حيث بعض النتائج التي ينتهي إليها السيد أو من حيث اضافة بعض الأبواب أو توسيعة أو تلخيص بعض الفصول والمطالب.

والكتاب المذكور خطوة تقريرية جيدة للتقرير بين المذاهب الإسلامية، ودعوة ملخصة لفتح باب الاجتهد امام بعض التوجهات التي دعت إلى ايقافه، وكذلك قام الكاتب بمهمة عرض بعض مباني وأراء اعلام المذهب الاثنا عشرى بعد ان غيب هذا المذهب في كتابات بعض الكتاب، او عرض بصورة مشوّهة في بعض الكتابات الأخرى.

إلا أن الملاحظ في محتوى الكتاب من خلال ابوابه وفصوله عدم ابراز المنهج العلمي الذي سار عليه فقهاء الإمامية خلال عملية الاستدلال الفقهي والأصولي، ومدى تطور هذا المنهج ومبانيه وألياته.

ولهذا تكون الاستفادة من بحوث هذا الكتاب ضئيلة جداً.

ثالثاً: تاريخ التشريع الإسلامي

للدكتور الشيخ عبد الهادي الفضلي، من منشورات الجامعة العالمية للعلوم الإسلامية، طبعة أُفست دار الكتاب الإسلامي - قم.

ويعدّ هذا الكتاب من الكتب المنهجية القيمة أعدّه المؤلف مادة دراسية مقررة في تاريخ التشريع الإسلامي لطلاب السنة الثانية من كلية الشريعة وبطلب

لمنهج الذي ينبغي أن يسير عليه المجتهد في مقام إعماله لوظيفته في مجال الاستنباط، وكذلك بحثه القيم ومنهجه لموضوع ترتيب الأدلة وكيفية رجوع المجتهد إليها، والتي شكل منشأ لاختلاف النتائج الفقهية من فقيه إلى آخر، كذلك معالجته العلمية لشبهة تحريف القرآن، وموضوع سنة أهل البيت عليهم السلام حيث أولى أهمية كبرى لشبهة التحريف وعالجها بشكل علمي موضوعي ليرفع بذلك أكبر عائق أمام وحدة المسلمين، والأداة التي تستعمل لضرب المذهب الإمامي، أما موضوع سنة أهل البيت عليهم السلام فقد دفع - ومن خلال استدلالاته العديدة - كل الشبهات المثارة حول الموضوع وانتهى إلى أن حجية سنة أهل البيت إنما هي في الواقع تحكيم للسنة النبوية وتطبيق لأوامرها، وليس مصدراً آخر للشريعة في مقابل السنة النبوية حتى تؤدي إلى اختلاف النتائج كما يتوجه البعض

وخلال هذه القول، أن هذا الكتاب من الكتب القيمة في جميع جوانبه وأبحاثه ويتميز بالأصالة الفكرية والعمق العلمي ولا يستغنى عنه الباحث وخاصة في مجال الفقه المقارن، ويمكن أن يعتمد كمرجع أساسى في صميم موضوع البحث^(٦).

ثانياً: الاجتهد أصوله وحكماته

للسيد محمد بحر العلوم، طبعة دار الزهراء، بيروت، الطبعة الثالثة (١٤١٢هـ - ١٩٩١م).

والكتاب أطروحة علمية أكاديمية نال بها المؤلف درجة الماجستير في الشريعة الإسلامية من معهد الدراسات الإسلامية العليا - جامعة بغداد.

وقد اعتمد المؤلف خطة بحث لرسالته ينطبق على عنوانها؛ فقسم البحث إلى مدخل وقسمين رئيسين، وخاتمة، ووزع كل من القسمين إلى أبواب وفصول.

وقد سلك المؤلف في كتابه منهج البحث الموضوعي المقارن ليشمل المذاهب الإسلامية المشهورة بالإضافة

في دراسة الشيخ الفضلي، وإن لم تكن تستوعب كل جوانب موضوع البحث إلا أنها - بمجملها - تشكل مرجعاً يمكن الاعتماد على مفرداته.

رابعاً: القياس حقيقة وحقيقة
المؤلف: د. السيد مصطفى جمال الدين.

اطروحة رسالة ماجستير (معهد الدراسات الإسلامية العليا).

اشرف على الرسالة وقدم لها السيد محمد تقى الحكيم.
طبعة دار الهادى، كتاب قضايا اسلامية معاصرة
١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.

تعتبر دراسة السيد مصطفى جمال الدين لحقيقة القياس وحيثته من أهم وأعمق الدراسات المنهجية في حينها، ولا زالت هذه الدراسة - رغم تقدمها الزمني - تمثل المقومات العلمية والمنهجية التي ارتكزت عليها الرسالة.

وموضوع القياس من المواضيع المهمة والحساسة والحقيقة. وتأتي أهميته عند المذاهب الإسلامية لأنه يشكل اصلاً مهماً من أصول الاستنباط الشرعي عندهم، ولهذا كثرت فيه الدراسات وكُتِّبت فيه كُتب وأبحاث كثيرة، مستقلة أو ضمن الموسوعات الأصولية.

أما حساسيته، فقد قدر لهذا الموضوع منذ بروز ملامحه الأولى عند تكوين المذاهب أن يكون مسرحاً لصراع فكري واسع النطاق بين نفاته ومثبته^(٨).

أما دقة موضوع القياس، فلا يخفى ما لهذا الموضوع من مساحة فكرية واسعة تشابكت فيه علوم اللغة مع المنطق والفلسفة والبحوث الكلامية وغيرها من العلوم التي لها أصولاتها الفكرية والتي يمكن ان نجزم بانتمائتها إلى الإسلام وتعاليمه، أو العلوم الوافدة

من اللجنة الدائمة للكتب والمناهج في الجامعة العالمية للعلوم الإسلامية.

وللشيخ الفضلي رحمه الله اسهامات علمية مشكورة في مجال تطوير المناهج الدراسية للحووزات العلمية والمراکز الدراسية، وتصف مؤلفاته وملخصاته ومقرراته بالمنهجية والعلمية والموضوعية، ويعتبر كتابه حول تاريخ التشريع الإسلامي - الإمامي - من المحاولات العلمية الرائدة في مجالها، إذ أن تاريخ الفقه الإمامي يشكل الحلقة المفقودة في تاريخ التشريع الإسلامي، فقد ألغت عشرات الكتب في تاريخ فقه المذاهب الأربعة، ولم يقدر للفقه الإمامي أن يفرد بكتاب مستقل، فتأتى الكتابة عنه مكملة لحلقات السلسلة، وبها يتكمّل هذا العقد النفيس كما يقول المؤلف^(٩).

وقد أوضح المؤلف مقصوده من تاريخ التشريع الإسلامي وانتهى إلى هذه النتيجة: ((دراسة نشأة وتطور التشريع الإسلامي (الفقه الإسلامي) من ناحية تاريخية. ثم بين الفوائد المترتبة على دراسته.

سار المؤلف مع منهجه الذي وضع خطة بحث كتابه عليه، فرتّب المراحل التاريخية والمعهود الزمنية لنشأة وتطور الفقه الإمامي ابتدأ من عهد النبي محمد (صلى الله عليه وآله) وانتهاءً بعصر الغيبة الكبرى، ثم تبع مراکز وجود الحركة العلمية الشيعية من النجف إلى حلب والحلة والشام ثم النجف وكربلاء، وتحدث اثناء ذلك عن الحركة الاخبارية بموضوعية وروح علمية قلل نظيرها.

والذي يدخل في صميم موضوع بحثنا من كتاب الشيخ الفضلي رحمه الله، المنهجية القيمة التي سار عليها في كتابه، فهو عندما يستعرض السير التاريخي للتشريع الإسلامي (الإمامي)، يتوقف عند حدود المنهج ومدى تطوره وطرائق البحث والدراسة، ولا يكتفي باستعراضها تاريخياً فقط.

وهذه الوقفات والاشارة العلمية لحدود المنهج المتبعة

من أمم أخرى والتي وضع علماء الإسلام عليها
لمساتهم ومنهجهم.

على الرغم من ذلك، نجد المؤلف يخوض عباب
هذا البحر الخضم بما يمتلكه من امكانات علمية وأدبية
متجاوزاً الصعب التي واجهته، لينتج دراسة أكاديمية
أصولية، تعتبر من أكثر الدراسات عمقاً وشمولاً
في موضوعه.

يقول السيد الحكيم في تقييم منهجية المؤلف: ((والمنهج
الذي اختاره الأستاذ المؤلف لرسالته هذه، وصدر عنه في
أحداث ذلك النوع من التناسق والتلاحم هو المنهج التكاملی
الذی یعتمد المقارنة أساساً له)).^(٩)

وهو نفس المنهج الذي سار عليه السيد الحكيم
(محمد تقى) في منهجه للتقریب بين المذاهب الإسلامية،
وتقلیص شقة الخلاف بينها، وسار على خطاه النابغین
من تلامذته من أمثال المؤلف والسيد محمد بحر العلوم،
والشيخ عبد الهادي الفضلي... وغيرهم.

ويمكن اعتماد هذه الدراسة وخاصة في منهجيته في
ترتيب الأدلة وحجيتها، وفي أبحاثه الأخرى التي تتناسق
مع موضوع البحث.

دراسات أخرى:

هناك جملة من الدراسات والبحوث القيمة صدرت
مؤخراً بأقلام الباحثين وباللغتين العربية والفارسية أو
بلغات أخرى ترجم بعضها إلى اللغة العربية، تناولت
موضوع الفقه، وفلسفة الفقه، ومقاصد الفقه، وفقه
النظرية، والمنهج الفقهي، وتجدید الفقه الإسلامي...
وهذه الدراسات والبحوث - بمجملها - تشكل رافداً مهماً
لموضوع البحث.

وفيما يلي اشارات مجملة لأهم هذه الدراسات والبحوث
في حدود ما اطلعنا عليه منها.

دراسة الأستاذ شibli ملاط حول تجديد الفقه الإسلامي
(محمد باقر الصدر، بين النجف وشيعة العالم)
ترجمة: غسان غصن، ط. دار النهار للنشر - بيروت،
١٩٩٨م.

و هذه الدراسة، من الدراسات الأكاديمية التي حاز بها
المؤلف على جائزة جمعية الدراسات الشرق الأوسطية
في أمريكا لأفضل مؤلف أكاديمي لعامي ١٩٩٣ و
١٩٩٤م.

و المؤلف من الشخصيات الأكاديمية، فهو محام
وأستاذ في كلية الحقوق في جامعة القديس يوسف، درس
القانون والفقه الإسلامي في جامعة لندن، وعمل مديرًا
لمعهد الفقه الإسلامي وقوانين الشرق الأوسط، وحرر
أكثر من اثنى عشر كتاباً في حقل تخصصه.

أما كتابه تجديد الفقه الإسلامي فقد تناول المؤلف
فيه السيرة الفكرية للسيد الشهيد محمد باقر الصدر
ومساهنته في تجديد الفقه الإسلامي لا سيما في المواجه
الدستورية والاقتصادية والمصرفيّة، متناولاً وقع هذه
الأفكار في العالم الإسلامي، وبالأخص في إيران ما بعد
الثورة.

وأثبتت هذا البحث بشكل واضح صدارة محمد باقر
الصدر كعالم مهم ليس فقط في العراق ولكن أيضاً في العالم
الشعبي، بل في العالم الإسلامي بأسره.

وتأتي أهمية الكتاب من خلال ما يلي:

أولاً: من كون المؤلف اعتمد على جملة من المصادر
والمراجع والمقالات المخطوطية منها والمطبوعة وب مختلف
اللغات وهذا يعني ثراء البحث وغناه.

ثانياً: كون هذه الدراسة قد كتبت بغير اللغة العربية
ثم ترجمت إلى العربية، وهذا يعني أن الكاتب أراد
بدراساته أن يخاطب المفكر والمثقف والأكاديمي

المنهج الفقهي عند الإمام الشهيد الصدر.

للسيد محمد الحسيني، سلسلة كتاب (قضايا إسلامية معاصرة) ط. دار الهادي - بيروت، ط. الأولى، ٢٠٠٠ هـ - ١٤٢٢ م.

وهي دراسة قيمة تناول المؤلف فيها جانباً مهماً من جوانب المشروع الثقافي النهضوي للسيد الشهيد الصدر رضى الله عنه وهو الجانب الفقهي والقانوني تحديداً، من دون أن يغفل عن المحيط الفقهي العام عبر مقطع زمني طویل تطور فيه الفقه الإسلامي - وفقاً لمذهب أهل البيت عليهم السلام - تطوراً كبيراً.

تنقل المؤلف مع الشهيد الصدر رضى الله عنه من خلال إبراز فقاذه الفريدة، والملامح العامة لمنهج الفقيهي، وخصائص المنهج عنده من خلال مؤلفاته الفقهية.

وهذه الدراسة على ما فيها من اختزال واختصار وتركيز استوجبتها طبيعة الدراسات والبحوث الأكademie، إلا أنها - وبحق - دراسة موضوعية قيمة تفتح للباحث آفاق معرفية مهمة حول المنهج الفقهي بشكل عام ومنهج السيد الشهيد رضى الله عنه الذي لم يشذ فيه عما هو مأدون به شرعاً.

الاجتهاد والتجديد:

تأليف إبراهيم العبادي، سلسلة كتاب قضايا إسلامية معاصرة، ط. دار الهادي - بيروت، ط. الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.

دراسة مقارنة في مناهج الاجتهاد عند الإمام الخميني والشهیدین مرتضی المطہری والسيد محمد باقر الصدر.

تناول الأستاذ العبادي في دراسته مناهج الاجتهاد ومعالم التجديد في داخل الحوزات العلمية والذی أرسى أسسه وأوضح مرتكزاته الإمام الخميني والشهیدان الشيخ

الأوربي ويُظهر له مستوى الابداع الفكري والفقهي عند المسلمين الشیعه من خلال نموذج من رجالها الأفذاذ ممن تجاوزوا بنتاجهم الفكري والتبلیغی والفقهي والأصولی اطار المكان والزمان والبيئة ليشمل نتاجهم كل البشرية وعلى كافة مستوياتهم واجناسهم.

ثالثاً: كون الدراسة قد تناولت جانبًا دقيقاً وحساساً من جوانب الفقه الإسلامي، وهو الجانب الحكومي والدستوري من حاكمة الإسلام والأطر العامة للنظرية الاقتصادية في الإسلام والذي ابدع فيه السيد الشهيد من خلال نظريته في وضع الأساس والمباني والهيكلية العامة لهذه القضايا التي كثُر الجدل فيها في داخل الكيان الحوزوي الشیعی.

إلا أن هذه الدراسة رغم قيمتها العلمية والأکademie لا تخلو من بعض التغيرات المنهجية رصدها بعض الباحثين في دراسته حول الكتاب^(١٠).

منهج الشهيد الصدر في تجديد الفكر الإسلامي
للأستاذ الدكتور عبد الجبار الرفاعي، طبعة دار الفكر - دمشق، ط. الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

تناول المؤلف وخاصة في فصل (منهج التأصيل النظري في فكر الشهيد الصدر) فقه النظرية، والتنظير باعتباره سمة مميزة لفکر الشهید الصدر، وكيف أن آثاره تعبّر عن محاولات منهجهية معمقة لتأصيل نظرية اسلامية في كل حقل من حقول المعرفة الاسلامية التي اهتم بالكتاب فيها وانه كان ينتقل (من الواقع إلى النص)، بمعنى أنه كان يستعين في تحليل مدلولات النص في ضوء معطيات الواقع ونتائج التجربة البشرية.

وبعد بيان أصول منهج التأصيل النظري تحدث المؤلف عن تطبيقات هذا المنهج في كتاب (اقتصادنا) وغيرها من أبحاث السيد الشهيد الصدر في المصارف، والفقه السياسي، وفي تفسير القرآن، والتاريخ، ونظريّة المعرفة.

مرتضى المطهري والسيد محمد باقر الصدر، وهم من أبرز الأعلام الذين نهضوا بمهمة إعادة بناء العلوم الإسلامية في العصر الحديث.

وأوضح المؤلف أن دراسته لمنهج تجديد الاجتهداد عند هؤلاء الأعلام الثلاثة لا يعني نفي هذه الخصوصية عن الآخرين من أعلام الفكر والفقاہة منم كانت لهم مساهمة في الدعوة إلى تجديد الاجتهداد ((إلا أن هؤلاء الثلاثة كانت لهم المساهمة الكبيرة والفعالة في هذا الميدان في الحقبة الأخيرة)).^(١١)

ابن ادريس الحلي رائد مدرسة النقد في الفقه الإسلامي

تأليف: علي همت بناري، **ترجمة:** حيدر حب الله، ط. الغدير للطباعة والنشر - بيروت، ط. الأولى، هـ ١٤٢٥، مـ ٢٠٠٥.

والكتاب عبارة عن دراسة تاريخية تحليلية تناول فيها المؤلف مرحلة تاريخية في غاية الحساسية من الفقه الشيعي، وشخصية كثُر اللُّغْط حولها وهي شخصية ابن ادريس الحلي (ت ٥٩٨ هـ) الذي يعدّ - بحق - رائدًا من رواد الفقه الإمامي، ومعلمًا من معالم تاريخ الفقه والفقهاء عند الشيعة الإمامية، وصاحب منهج نقيٍ لم يسلكه أحد قبله، فهو رائد هذا الميدان ومؤسس بنائه.

والكتاب في فصوله وأبوابه وملحقاته حاول فيه مؤلفه رصد أهداف متعددة من أهمها؛ سرد النظريات والأراء الفقهية وغير الفقهية لابن ادريس... وتحليل لأصوله الفقهية ومناهجه الاجتهادية.

والكتاب المذكور خطوة علمية موقعة لم نجد لها نظير في موضوعها، فرغم الدور الكبير والحساس الذي نهض به ابن ادريس الحلي في تاريخ الفقه الشيعي، إلا أننا نفتقد الدراسة المستوعبة لحياته ودراسته ومناهجه في الاستدلال.

المقاصد الكلية للاجتهداد المعاصر ((تأسيس منهجي وقرآنی لآليات الاستباط))

تألیف بد. حسن محمد جابر. ط. دار الحوار - بيروت، ط. الأولى، هـ ١٤٢٢ - مـ ٢٠٠١.

ينطلق المؤلف في دراسته من منهج ((النقد والنقض والتجاوز)).

ثم يبين حدود الموضوع الذي يريد معالجته في بحثه بقوله: ((إن الإشكالية التي نحن في صدد معالجتها تعبّر عن معضلة ساهم في حياكتها تراكم المأزق التاريخي من حيث بطيء العملية الاجتهادية التي تستجيب لتبنيّهات الواقع وصادماته من جهة، وتقادم المنهج المعتمد في صناعة الاستباط الفقهية وفي تأويل النص وقراءته، من جهة ثانية، ثم يبيّن الأسباب والمناشئ لهذين الأمرين ويدعو إلى ما يراه حلًّا للمشكلتين، من خلال رؤية منهجية في التفسير الموضوعي للقرآن التي دشّن حقّها الشهيد محمد باقر الصدر)).^(١٢)، ويدعوا المجتهدين أن يباشروا عملهم الإبداعي في كتاب الله، فيقلّبون أوجهه، ويقفون عند حكمه وتشابهه، ومطافه ومقدمة، وعame وخاصّه... بحيث يخرج الفقيه من هذه المرحلة بتصور عام يصلح أن يكون أساساً صلباً للاستباط والفتوى.

ثم يوجه الكاتب نقداً منهجياً للمنهج الذي اتبّعه الشاطبي في نظرية فقه المقاصد، ثم بعد ذلك يبيّن منهجه في مهمة إعادة بناء الهيكل المقاصدي، وفق المنهج البنوي للقرآن الكريم، حيث يقول: ((وقد قادنا التأمل الدقيق إلى نتائج نأمل منها أن تدفع بعملية الاجتهداد برمتها خطوات إلى الأمام)).^(١٣).

وفي تقييمنا للكتاب: إن علم المقاصد الشرعية وان كانت له بعض الجذور في مؤلفات بعض علمائنا القدماء تحت عنوانه (العلل) إلا أنه لم ينتام البحث الجاد فيه في حقل الاجتهداد عند الشيعة، ولعل في كتاب الأستاذ حسن جابر أسمها منهجي أكاديمي، يفتح أبواب البحث

ومن امتع فصول الكتاب، فصوله الخمسة الأخيرة والتي فصل الكلام فيها حول المدرسة الاخبارية وقيام فلسفة محمد أمين الاسترآبادي السلفية، ومنهجه في الاستنباط الفقهي.

وقد استفاد الباحث من مشورة وارشادات السيد محمد تقى الحكيم، والأستاذ صالح الجعفري، والسيد مكي السيد جاسم، والميرزا عباس جمال الدين، والدكتور صباح جمال الدين، كما أشار إلى ذلك في مقدمة كتابه مشفوعة بالشكر والتقدير لهم. واعتمد على قائمة طويلة من المصادر المخطوطة والمطبوعة. واختصر نتائج بحثه ضمن نقاط محددة أوجز فيها ما توصل إليه من نتائج.

والذي يشدنا إلى بحث الأستاذ الجابري ونحن نطالع أبوابه وفصوله جملة من الأمور من أهمها، توقف الباحث عند حدود ومعالم المنهج الذي سار عليه علماء الإمامية من المدرسة الاخبارية، خاصة في ترتيب الأدلة وحدود تدخل العقل في التشريع... وغيرها. من دون أن يغفل الاشارة إلى بعض ملامح المنهج عند الأصوليين.

نحو فهم معاصر للاجتهاد

د. زينب إبراهيم شوربا، إصدار سلسلة فلسفة الدين والكلام الجديد، ط. دار الهادي - بيروت، ط. الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.

والكتاب عبارة عن مجموعة حوارات قد نشرت، وبفترات زمنية متباينة امتدت إلى عقد ونيف من الزمن من خلال مجلة المنطق، والتي سميت لاحقاً المنطق الجديد.

وقد اسهمت المؤلفة في صياغة هذه الحوارات، كونها رئيسة تحرير المجلة، ثم نسقت ورتبت موضوعات هذه الحوارات لتخرجها على هيئة كتاب فكري. يسير في ركاب الدعوة إلى التجديد الديني.

في قضية تعليل الأحكام وعلم المقاصد حتى تأخذ القضية مكانها اللائق في إطار قواعد علمية تشكل البنية الأساسية لهذا العلم.

الفكر السلفي عند الشيعة الاشنا عشرية
المؤلف: علي حسين الجابري، طبعة منشورات دار عويدات - بيروت، ١٩٧٧ م.
دراسة تحليلية لموقف الفكر السلفي في الإسلام عموماً وعند الشيعة الاشنا عشرية على وجه الخصوص، نال بها المؤلف درجة الماجستير من كلية الآداب في جامعة بغداد.
قدم للرسالة - باقتضاب شديد - الدكتور كامل مصطفى الشبيبي، أستاذ الفلسفة الإسلامية في جامعة بغداد، والذي كان له دور المشرف والموجه للرسالة.

قسم الباحث دراسته حول الموضوع إلى: مقدمة وبابين، وقسم الباب الأول إلى خمسة فصول تحدث فيها عن الفكر السلفي في الإسلام، وعن الجذور التشريعية، والمذهبية والفلسفية، للفكر السلفي، وختمها بموقف الفكر السلفي من الاجتهاد في الكلام والتشريع، والتقويم الفلسفي للعملية الاجتهادية في التشريع الإسلامي.

وفي الباب الثاني الذي قسمه إلى ثمان فصول رئيسية، فقد بحث المؤلف - وباسهاب - عن الفكر السلفي عند الشيعة الاشنا عشرية، منذ عصر الأنمة عليهم السلام إلى عصر الرواية والمحديثين وإلى نهاية سنة (٣٢٩ هـ) أي إلى زمان عصر الغيبة، ثم تابع سيره التاريخي منذ بدء الغيبة الكبرى وإلى القرن الرابع عشر الهجري، حيث أُفول نجم المدرسة الاخبارية واقتصر نشاطها على (مدرسة المؤمنين) التي أسسها أبناء وأحفاد الميرزا محمد الاخباري في قرية المؤمنين في سوق الشيوخ من محافظة ذي قار.

ودراسة الجابري من الدراسات الأكademie القيمة والممتعة وخاصة في الباب الثاني منها والذي استوعب ثلثي الكتاب تقريباً، وكان الباب الأول بمثابة التوطئة والمدخل له.

الأصول والمصادر.

الجزء الثاني: الاجتهد ومناهج الفقهاء في الأحكام الفقهية والعقائدية.

ولم يقتصر في دراسته لمناهج الاجتهد على فقه المذاهب الأربع فقط، وإنما توسع ليشمل الفقه الظاهري والزيدي والشيعي والأباضي.

واعتمد في بحثه على قائمة طويلة من المراجع والمصادر والدراسات القديمة منها والحديثة وتحدد عن الشيعة الإمامية في عقائدهم ومنهجهم الفقهي.

والذي يدخل في صميم موضوع بحثنا هو محور ((المنهج الفقهي عند الشيعة الإمامية)) من الكتاب المذكور.

إلا أن هذا الكتاب، رغم ما بذله المؤلف من جهود - ترد عليه جملة من الملاحظات المنهجية - فأول ما يلفت نظرنا قلة المصادر التي اعتمدتها لبيان مناهج الشيعة الإمامية، فرغم القائمة الطويلة لفقه المذاهب الأخرى نجده قد اعتمد على ثلاث كتب فقهية للشيعة الإمامية وهي: (اللمعة وشرحها (الروضة البهية) و (المختصر النافع) و (جواهر الكلام) ولم يشير إلى التراث الفقهي لهذه الطائفتين من قريب أو بعيد، والأول والثاني من هذه المصادر - ما عدى الجوواهر - هي نفسها التي اعتمدها كتاب موسوعة الفقه الإسلامي (موسوعة جمال عبد الناصر) التي أسهم المؤلف في تحريرها وتدوينها.

أما الكتب الأصولية فقد اعتمد على بعض الكتب منها: الأصول العامة للفقه المقارن، وأصول الاستنباط للحيدري، وفوائد الأصول للكاظمي، والإجماع لمحمد صادق الصدر، والمعالم للشيخ حسن زين الدين العاملبي.

ولا أعتقد أن الدكتور مذكور لم يكن مطلاً على التراث الفقهي والأصولي للشيعة الإمامية مع أنه كان

افتتحت المؤلفة كتابها بمقدمة مختصرة تناولت فيها مصطلح التجديد، والتجديد الديني، والتوجسات التي يثيرها هذا المصطلح في نفوس البعض من ألف القديم وأسبغ عليه هالة من القدسية.

ومن المحاور التي اطالتها حركة التجديد الديني محور ((تجديد الفقه وأصوله والاجتهد)) حيث أعادت النظر باليات الاجتهد وأولوياته وامكانيات تطويرها.

وفكرة هذه الحوارات انطلقت من هموم الانشغل بقضية التجديد، التي عاشها ثلة من المفكرين على امتداد العالم الإسلامي، وكانت حصيلتها افكار ورؤى ووجهات نظر اتسمت بالجدة والمعاصرة والانفتاح^(١٤).

والكتاب رحلة فكرية ممتعة مع أسماء لامعة في عالم الفكر والمعرفة تربطهم قرابة معرفية على ما بينهم من تنوعات وفوارق مذهبية، وقطبية، وقومية، وعلى تفاوت مشاربهم المعرفية.

وفي مجموع هذه الحوارات محاور كثيرة، تناولت الاجتهد ومناهجه وآلياته والتجدد فيه، وكيفية التعامل مع النص في الاصطلاح الشرعي، وغيرهم من بحوث تلامس جوانب من موضوع رسالتنا.

دراسات علماء السنة حول مناهج الاجتهد عند الشيعة الإمامية:

أولاً مناهج الاجتهد في الإسلام (في الأحكام الفقهية والعقائدية)
تأليف: د. محمد عبد السلام مذكور (رئيس قسم الشريعة بكلية الحقوق القاهرة) ط. مطبوعات جامعة الكويت، الطبعة الأولى، ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م.

ويعتبر كتابه ((مناهج الاجتهد)) من أوسع الكتب الأكademie ويقع بجزئين في مجلد واحد من (٨٤٠) صفحة.

الجزء الأول: الاختلافات الفقهية ومناهج الفقهاء في

يستعرض المؤلف حياة الإمام جعفر الصادق عليه السلام و ((منهجه الاجتهادي)) فيقول: ((ان الشيعة يرون أن الإمام (جعفر) موصى له وعلمه لم يكن نتيجة تكسب واجتهاد، ولكنها على ما نعتقد من أنه رضي الله عنه إمام في الفقه والحديث وعلوم الدين، وأن علمه جاء عن طريق التعلم والدرس على آبائه ومعاصريه، وإن ما ذكرناه عن منهج الشيعة الإمامية الاجتهادي إنما هو فيما يبدو مستمد من منهج الإمام جعفر لأنَّه إمام المذهب ومرجعهم فيأخذ الأحكام)).^(١٩).

والنتيجة التي ينتهي إليها المؤلف هي نفس النتيجة والرأي الذي يتبنّاه محمد أبو زهرة، في كتابه (الإمام الصادق) كما سوف يأتي.

وفي نهاية المطاف يتحدث عن عصمة الإمام الذي يتبنّاه الفكر الإمامي ويقول: ((وعلى ما نرى من أن فقه الإمام الصادق وعلمه نتيجة إكتساب وتعلم فإننا نتكلّم عليه هنا باعتباره صاحب منهج اجتهادي خاص، ومادام هو مجتهداً فإنه يصيّب ويخطئ وبذا تتفّق العصمة من وجهة نظرنا وهذا لا ينقص من تقديرنا لعلمه وفضله ومكانته، وإنَّه رضي الله عنه كان يبغض أخذ الأحكام عن طريق المقارنة، وإنما كان يغلب عليه ملاحظة المصلحة في إستنباط الأحكام شأنه في ذلك شأن فقهاء مدرسة المدينة عامه)).^(٢٠).

وتقييمينا لكتاب (مناهج الاجتهاد) ان المؤلف وان انتهى إلى نتائج قد لا تتفق معه في كثير منها، ويمكن أن نناقشها بموضوعية في محلها المناسب، إلا أنَّنا لابد أن ننصف المؤلف من خلال الجهود التي بذلها في كتابه، ومن خلال الخلق الرفيع الذي تحلى به وهو يستعرض عقائد وفقه الشيعة الإمامية الاثنا عشرية، بخلاف غيره من أصحاب الكتب التشهيرية المشحونة بالأكاذيب والافتراءات، وعدم الموضوعية، والتي انطلقت من خلفيات دوافع سياسية وانتهازية او دفعتها عوامل التعصب المذهبي.

في القاهرة وكانت حركة التقرير بين المذاهب الإسلامية في قمة نشاطها في ذلك الوقت، وأغير للتدريس في جامعة الكويت وهي على مرمى حجر من مراكز تراث الشيعة الإمامية حيث جامعة النجف الكبرى ومكتباتها العامة.

وعندما نستعرض فهرست ما كتبه المؤلف في ثانيا كتابه، حول منهج الاجتهاد عند الشيعة نجد يتحدث عن الشيعة الإمامية - في صفحات قليلة نسبة إلى حجم الكتاب - باعتبار أن الشيعة الإمامية الجعفريّة: ((لهم منطقاً فكريأً دينياً خاصاً، ومنهجاً فقهياً يختلف في عمومه عن مناهج فقهاء أهل السنة)).^(٢١).

ثم يقسم بحثه إلى قسمين، تحدث في الأول عن الأباية والزيدية لقرب منهجهما من مناهج أهل السنة - في الجملة - وفي المبحث الثاني يتكلّم عن الشيعة الإمامية ومنهجهم الاجتهادي ويعتلل ذلك بقوله: ((وقد أفردناهم لما لهم من نظر خاص في موضوع الإمامة وموضوع منهجهم المغاير الذي يترتب عليه بعض اختلافات جوهريّة في بعض الأحكام)).^(٢٢).

ثم استعرض الأسس التي يرتكز عليها المنهج الاجتهادي عند الشيعة الإمامية، فيبين المنهج الأصولي، ومصادر الأحكام الشرعية، ومنهجهم في فهم النص، والاجماع، والعقل، والقواعد الفقهية....

والنتيجة التي ينتهي إليها المؤلف أن مناهج الاجتهاد عند الشيعة الإمامية واحدة.

فيقول: وإننا في ضوء هذا نعرض منهج الشيعة الإمامية الاجتهادي كما استقيناه من بعض كتبهم، واعتقد أن المناهج نفسها عندهم واحدة، وخاصة أن بعض فقهاء الشيعة القدامي كما يقول آية الله الصدر^(٢٣)، قد أملوا على تلاميذهم بعض مسائل الأصول كهشام بن الحكم...^(٢٤).

ثم في المطلب الثالث - وهو آخر مطالب الكتاب -

ثانياً الإمام الصادق. حياته وعصره. آراؤه وفقهه
تأليف الشيخ محمد أبو زهرة، ط. دار الندوة الجديدة -
بيروت (بلا - ت).^(٢١)

ُعرف عن الشيخ أبو زهرة كتاباته عن أئمة المذاهب الإسلامية وغيرهم، ويقع هذا الكتاب في التسلسل الثامن بعد أن كتب عن سبعة من الفقهاء، من أمثال مالك، أبو حنيفة، وأحمد بن حنبل، والشافعي، وابن تيمية... وقد برع تأثيره عن الكتابة حول الإمام الصادق عليه السلام: ((تهيئاً لمقامه)، لأن طائفة من الناس قد غالوا في تقديره، ومنهم من انحرفاً فادعوا له الألوهية، وكثيرون ادعوا أنه في مرتبة قريبة من مرتبة النبوة...)).^(٢٢)

ودراسة أبو زهرة لشخصية الإمام الصادق عليه السلام تركزت حول فكرة مسبقة لديه عن الإمام الصادق عليه السلام حاول التأكيد عليها واعطاها مساحة واسعة من كتابه، وال فكرة تتلخص لدى المؤلف بأن الإمام الصادق عليه السلام مجتهد كغيره من المجتهدين، وأنه تلقى العلم من العلماء كما تلقاه من آبائه وأجداده الطاهرين فيقول في مقدمة كتابه: ((ونحن من يرون أنه إمام في الفقه متبع، وذرسه على أنه إمام صاحب منهاج... وذرسه على أنه تلقى وألقى، وتلقى وفقيه، وروى وروي عنه، وأنه أخذ من عصره، وأعطى عصره، ككل عالم عبقرى يأخذ من جيله، ويعطى جيله... وأن له فضل الاجتهاد، وفضل البحث والتحري، ولعلنا في ذلك لا نبخسه قد أعطاه إياه الذين رفعوه عن مرتبة المجتهد إلى مرتبة من أوتي علمًا تلقاه بالوصية، لا بالاجتهاد)).^(٢٣)

ويتألف كتاب أبو زهرة من افتتاحية وقسمين، تحدث في القسم الأول منه عن السيرة الذاتية للإمام الصادق ((مكانته، مولده ونشأته، السياسة في عصره، علمه، البيئة الفكرية والعقائدية في عصره)) وفي القسم الثاني تحدث عن آراء الإمام وفقهه، فاستعرض آراؤه في السياسة والعقائد والعلوم الكونية... ثم اسهب في الحديث عن فقه الإمام الصادق عليه السلام تحت عنوان ((منهاج

الصادق وأصوله)) فدرس شخصية الإمام العلمية كمجتهده له منهج معين في الاستنباط، وله آليات يتحرك من خلالها لاستنباط الحكم الشرعي من أدلة.

وفي خاتمة كتابه تحدث عن الاجتهد عند الشيعة الإمامية تحت عنوان: ((الاجتهد في المذهب الجعفري)) وانتهى إلى نفي الاجتهد المطلق عن المجتهد الإمامي ! فإنه بعد أن يذكر التقسيم المعروف في المدرسة السننية لمراتب المجتهدين وهي: المجتهد المطلق، والمجتهد المنتسب، واجتهد أهل التخريج، واجتهد أهل الترجيح...^(٢٤). يطرح هذا السؤال: ((ومن أي طبقة من هؤلاء المجتهدون في المذهب الجعفري ؟ أهل مجتهدون مستقلون ؟ أم مجتهدون منتسبون ؟ أم هم مجرد مخرجين ؟ وبعبارة أدق أيوجد مجتهدون مستقلون في المذهب الجعفري ؟ فإنه لا شك أن في هذا المذهب مُخرجين، وفيه مُقلدون، ولكن النظر هو في وجود أحد القسمين الأولين)).^(٢٥)

ثم يقول: وقبل أن نقرر قولًا في هذا نتكلم في شروط الاجتهد، وإن هذه الشروط ليست لقبول أقوال أئمتهم المعصومين، لأن علمهم في نظر إخواننا الإمامي، ومadam كذلك، فإن الاجتهد لا يتصور منهم.^(٢٦).

وبعد بيان هذه الشرائط، يقول: ((هذه اشارات إلى ما يشترطه الإمامية في المجتهد فهل إذا استوفاها يعد عندهم في درجة المستقل ؟ نقول إن المسألة يتجازبها نظران:

أحدهما: إننا إذا نظرنا إلى المجتهد عندهم ليس تابعاً لمجتهد غيره لا في الأصول ولا في الفروع، وهو تابع للإمام المعصوم الذي لا يعد مجتهداً، فإننا لا محالة نحكم بأن المجتهد الذي يعتمد على الكتاب والسنة ومنها عندهم أقوال الأئمة المعصومين يعد مجتهداً مطلقاً، ولا يُعد مجتهداً منتسباً)).^(٢٧)

والنظر الثاني: هو أنه - أي المجتهد الإمامي - رسمت له المناهج من بيان أحكام النسخ والعموم، وطريق

يمكن تصنيف هذه الدراسة ضمن اطار مشروع التقريب بين أهل السنة والشيعة الإمامية من خلال موضوع تعليل الشريعة بين الطائفتين، سلك فيها المؤلف منهج المقارنة بين نظريات علمين من أعلام الطائفتين هما: الترمذى: أبو عبد الله محمد بن علي بن الحسن (ت في نهاية القرن الثالث) والشيخ الصدوق: أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ).

وقد ذكر المؤلف الأسباب التي سوّغت له الجمع بين هذين العلمين في مسألة التعليل، وأنهاها إلى ثمانية أسباب منها: تأليفهما لمصنفات لمعرفة الشرائع بمعرفة عللها، كما يظهر من كتاب (إثبات العلل) للترمذى، وكتاب (علل الشرائع) للقمي، ولكونها من أبرز مثبتى العلل للشريعة، ومن أعظم المصنفين في التعليل^(٣٠).

كما أن المؤلف بين دوافعه في تناول الموضوع وهي (الكشف عن المعلم التي تشكل عناصر مشتركة بين علماء المسلمين بقصد إتخاذها ركيزة علمية وموضوعية في التقرير)^(٣١).

كذلك أوضح المؤلف منهجه التقريري في بحثه واتخذ أسلوب المقاربات الفقهية الأصولية باعتبار ((أن أفضل مدخل علمي للتقرير هو ((علم أصول الفقه)) لكونه يمثل الأساس النظري لكل فكر إسلامي أصيل))^(٣٢).

وعلى أساس هذا المنهج قسم أبحاث كتابه إلى مقدمة، وأبواب وفصول، وخاتمة تضمنت في ثناياها تفاصيل وعناوين فرعية على شكل مسائل وتمامات.

كما أن المؤلف اعتمد على قائمة طويلة من المصادر والمراجع، عند كلا المذهبين، المخطوط منها والمطبوعة، متخدًا الأسلوب العلمي بالرجوع إلى كتب ومؤلفات علماء الشيعة، دون ما كتبه خصومهم عنهم.

ومن الحق أن يقال إن المؤلف كان موفقاً في بحثه، فقد عرض الأفكار وبسط الآراء وناقشها مناقشة علمية

الاستنباط، والتعارض بين الأخبار، وحكم العقل إن لم يكن نص، وكل هذا يقتضي أن يطبق في اجتهاده، لا أن يرسم ويخطط، فهو يسير في اجتهاده على خط مرسوم لا يعدوه ولا يتعد عنه يمنة أو يسراً، وبهذا النظر يكون في درجة المجتهد المنتسب، ولا يكون في درجة المجتهد المطلق.

وفي الحق إنه إذا لم يعتبر من المجتهدين المنتسبين، لا يمكن أن يعلو إلى مرتبة المجتهدين المطلعين الذين يشقون الطريق بأنفسهم إلى الكتاب والسنة المحمدية، ويرسمون الخطوط، ويحدون الحدود لما يجوز وما لا يجوز.

وهذارأينا، وقد ذكرناه من قبل في بحوث كتبناها^(٣٣).

والذي يظهر من أسلوب الكر والفر الذي استخدمه المؤلف قبل أن يفصح عن رأيه، إنه كان متهيئاً من أعلام ما انتهى إليه بحثه، أو كان متربداً في ذلك، والإَّنْ كَيْفَ تطابق هذه النتيجة مع ما استعرضه المؤلف نفسه في كتابه هذا من المباني الاجتهادية وكثرة الأقوال والتفرعات في المسألة الواحدة، أو مع كون باب الاجتهاد مفتوحاً عندهم؟!

ورحم الله السيد محمد تقى الحكيم، فإن له مناقشات جادة وموضوعية مع المؤلف وغيره ضمنها في كتابه (الأصول العامة)^(٣٤).

وكرر الشيخ محمد أبو زهرة آراءه حول الاجتهاد عن الشيعة في كتابه هذا، وكتابه الآخر (تاريخ المذاهب الإسلامية) الذي تحدث فيه أيضًا عن الإمام الصادق عليه السلام ومنهجه الفقهي^(٣٥)، وكذلك مؤلفاته عن أئمة المذاهب، والتي تضمنت اشارات إلى المذهب الشيعي الإمامي.

ثالث: تعليل الشريعة بين السنة والشيعة
تأليف: الباحث المغربي، خالد زهري، سلسلة ((قضايا إسلامية معاصرة)), ط. دار الهادي - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.

والكتاب المذكور، سِفر قيم، وجولة فكرية ممتعة، وفيه مادة علمية ضخمة، نقلت عن عشرات من المصادر المهمة.

والذي يسجل على الكتاب ((إن الكتاب المذكور على أهميته يفقد الترابط أحياناً، ويميل إلى التقرير ويغرق في التاريخ وعرض النصوص التي يستغرق لنص الواحد منها صفحات عديدة)).

رابعاً المدخل للتشريع الإسلامي

تأليف: د. محمد فاروق النبهان، الناشر: وكالة المطبوعات الكويتية، دار القلم - بيروت، ط. الثانية، ١٩٨١ م.

حرص المؤلف على أن يكون كتابه هذا اضافة جديدة تتسم بالعمق والشمول والمنهج العلمي وتبتعد عن المناهج التقليدية السائدة في مناهج الدراسات الإسلامية، والتي تعتمد حشو المعلومات والأراء المذهبية.

والكتاب عبارة عن دراسة تاريخية للتشريع الإسلامي من حيث: ((نشأته وتطوره ومستقبله)) وقد أوضح المؤلف غرضه من هذه الدراسة بقوله: أن نعرض الفقه الإسلامي عرضاً فيه من الموضوع بقدر ما فيه من العمق، وفيه من الأصالة بقدر ما فيه من التجديد^(٣٤).

وقد تضمن الكتاب مادتين تتناولان دور المرأة في إسلامها، الأولى بعنوان: دور المرأة في إسلامها، والثانية بعنوان: دور المرأة في إسلامها، وذلك بحسب تأثيرها على إسلامها.

ومن محاسن هذا الكتاب المنهجية التي سار عليها المؤلف في سبره لتاريخ التشريع حيث ركز على إبراز مناهج الاجتهاد في عصوره المختلفة، فتحدى منهج الصحابة في الاجتهاد، ومنهج التابعين، ومدرسة الحديث ومنهجها، وكذلك مدرسة الرأي... ومنهج آئمه المذاهب

موضوعية جادة من دون تحيز أو تعصب لجهة، وإن كان مختلف مع المؤلف في بعض النتائج التي انتهى إليها، أو في نسبة بعض المباني الأصولية إلى علماء الشيعة، إلا أن هذا المخالفة لا تفسد للود قضية، وهي من لوازם ومقتضيات البحث العلمي ((الذي لا بد فيه من المقارنة والموازنة والترجيح)).

تمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلامية.

تأليف: الشيخ مصطفى عبد الرازق، طبعة مكتبة الثقافة الدينية - القاهرة، ط. (بلا - ت).

يُعد كتاب الشيخ عبد الرازق من الكتب المشهورة والمعروفة لدى الباحثين، وللشيخ الريادة في مجال التدوين ل بتاريخ العلوم العقلية.

وفكرة الكتاب عبارة عن سلسلة من المحاضرات التي دونها ودرسها لطلاب الجامعة المصرية في الثلاثينيات من القرن الماضي.

يعرف الكاتب بكتابه بقوله: ((هذا تمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلامية يشتمل على بيان لمناظع الغربيين والإسلاميين ومناهجهم في دراسة الفلسفة الإسلامية وتاريخها)).^(٣٥)

والذي يدخل في دائرة موضوع بحثنا هو القسم الثاني من بحوث الكتاب في فصوله الثلاثة.

فقد تضمن هذا القسم من الكتاب مادة علمية قيمة عن الاجتهاد بالرأي باعتباره بداية النظر العقلي، ثم تحدث عن النظريات المختلفة في الفقه الإسلامي وتاريخه، من خلال منهج مقارنة لمناظع المستشرقين وعلماء الإسلام في هذا المجال، كذلك سلط الأضواء على أصول التشريع في العهد النبوي، وعهد الخلفاء وتحدث بسهاب عن مصادر الأحكام الشرعية، كالرأي والإجماع والقياس وتاريخ علم الأصول، ومنهج الشافعي في كتابه الأصولي ((الرسالة)) وغيرها من الأبحاث القيمة.

وفيما يتعلق بموضوع بحثنا، فهناك مجموعة من الدراسات الجادة والقيمة، صدرت من كتاب ومؤلفين وباحثين منن لهم تخصص في مجال دراساتهم، تناولت بعض الجوانب المتعلقة بموضوع دراستنا حول مناهج الاجتهاد.

ومما يوسع له أن هذه الدراسات والبحوث لم يترجم الكثير منها إلى اللغة العربية، وبقيت متداولة في حدود ابناء اللغة الفارسية والعارفین بها.

وفيمما يلي إشارات موجزة لبعض النماذج من هذه الدراسات والبحوث:

أولاً: دراسات الشيخ محمد ابراهيم الجناتي
آية الله الجناتي من الشخصيات العلمية البارزة في الحوزة العلمية، ومن الكتاب البارزين على مستوى التأليف والبحث العلمي، وله جملة من الدراسات والبحوث والمؤلفات، كما أن له بعض الآراء الفقهية الجديدة التي يتبعها كمجتهد.

وفيمما يلي أسماء بعض مؤلفاته:

- ١ - ادوار اجتهاد از دیدگاه مذاهب اسلامی.
- ٢ - ادوار فقه از دیدگاه مذاهب اسلامی.
- ٣ - منابع اجتهاد از دیدگاه مذاهب اسلامی.
- ٤ - روشهای کلی استنباط در فقه از منظر فقهای اسلامی.

وللأسف لم تترجم هذه الكتب إلى العربية، ولم يعرف القارئ العربي المؤلف إلا من خلال كتابه: الفقه المقارن وبعض المقالات العربية التي نشرت له في مجلة قضايا اسلامية معاصرة.

ثانياً: دراسات الشيخ محمد واعظ زاده الخراساني
آية الله الشيخ واعظ زاده، من الشخصيات العلمية المرموقة، ومن حملوا هم التقريب بين المذاهب

الأربعة، بالإضافة إلى المذاهب الأربع، بالإضافة إلى المذهب الجعفري، والمذهب الزيدى)).

إلا أن الذي يلاحظ على المؤلف في عرضه للمذهب الجعفري، والمنهج الاجتهادي لهذا المذهب أن المؤلف لم يعتمد أي مصدر شيعي لدراسته ! وإنما اعتمد على الآراء التي سطرها الدكتور عبد السلام مذكور في كتابه (مناهج الاجتهاد) الذي استعرضنا فصوله سابقاً، واعتمد آراء الدكتور أحمد أمين، في ضحي الإسلام، واعتمد أيضاً على كتابي محمد أبو زهرة ((تاريخ المذاهب الإسلامية)) و ((الإمام الصادق عليه السلام)). وقد بینا سابقاً أن الآراء والنتائج التي ينتهي إليها الدكتور مذكور في كتابه ما هي إلا صدى لآراء ونتائج أستاذه أبو زهرة في كتابيه، فيقول مصدر الدكتور النبهان عن الشيعة الجعفري وعن الإمام الصادق عليه السلام إلى مصدر واحد فقط لغير الشيعة !

دراسات باللغة الفارسية

شهدت الساحة الفكرية في الحوزات العلمية، والمعاهد والجامعات الإيرانية نشاطاً علمياً ملحوظاً بعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران، وتشكيل الحكومة الإسلامية بقيادة الإمام الخميني رضي الله عنه، الذي تبني النظرية السياسية في الحكومة الإسلامية على أساس نظرية ((ولاية الفقيه)) والتي وضع أساسها النظرية في كتابه ((الحكومة الإسلامية)) ثم دونت كمادة قانونية أساسية في القانون الأساسي للجمهورية الإسلامية، وكيفت مجموعة بنود وفقرات هذا القانون على أساس ذلك.

وعندما نلاحظ الكم الهائل من الدراسات الإسلامية الفكرية والأصولية والفقهية التي صدرت خلال هذه الحقبة نجد أن الكثير منها قد تناول فقه الدولة الإسلامية وحدود ولاية الفقيه، ونظرية الحكومة في الإسلام والاجتهاد وحدوده وظوابطه، والجذور التاريخية لمبدأ الاجتهاد....

الباحث من خلال الأدلة والوقائع التاريخية ومن خلال الأمثلة الفقهية مكانة القرآن الكريم عند الشيعة الإمامية وخاصة في مجال الاستبatement الفقهي.

رابعاً دراسة الشيخ محمد رضا جواهري
وموضوع دراسته بعنوان ((اجتهد در عصر آنها معصومین)).

تناول المؤلف في بحثه حول موضوع الاجتهداد في عصر الأئمة المعصومين عليهم السلام، والمراحل التاريخية التي مرّ بها الاجتهداد من عصر النبي إلى عصر الأئمة، والمباني والأسس التي استند إليها أصحاب الأئمة من الفقهاء في مجال الاستبatement الفقهي.

وقد سبق ذلك جملة من الأبحاث التأسيسية حول مقوله الاجتهداد عند المدرستين وختم دراسته بموضوع علم الأصول من حيث النشأة والتطور وأوائل من كتب في هذه الحقل المعرفي، وغيرها من البحوث.

وإجمالاً يعد الكتاب خطوة مهمة في مناقشة موضوع الاجتهداد في عصر الأئمة والذي ينفي بعض العلماء وجوده في ذلك العصور.

والمؤلف من أساتذة جامعة مشهد الإسلامية وله جملة من المؤلفات والأبحاث باللغة الفارسية.

نكتفي بهذه النماذج من الدراسات والبحوث التي اطلعنا عليها حول موضوع البحث، مع اذاعنا بوجود دراسات وبحوث أخرى كثيرة لم يسع المجال لذكرها.

وكان بودنا إلى نشير إلى دراسات بعض المستشرقين حول الموضوع، وهي دراسات -بغض النظر عن بعض نتائجها- أكاديمية تخصصية منهجية تناولت تاريخ التشريع الإسلامي، وتاريخ الفقه، والأصول والاجتهداد... وغيرها من المواضيع.

وكثير من هذه الأبحاث مطبوع ومنتشر ضمن

الإسلامية ومنذ زمن طويل، وشغل منصب الأمين العام للمجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية لفترة طويلة.

وللسيد مجموعة كبيرة من المقالات والبحوث سواء التي صدرَ بها بعض الكتب والموسوعات أو التي كتبت مستقلة عن ذلك، ولم يترجم منها إلا نذر يسير.

يقول المؤلف في مقدمة كتابه ((دراسات وبحوث)): ((أيها القارئ الكريم، أماك كتاب يحوي جملة من الجهود الثقافية لهذا العبد عبر نصف قرن من العمر تقريباً، في شتى نواحي المعرفة الإسلامية... تشمل محاضراتي في المؤتمرات ومقالاتي في المجلات وما صدرت به الكتب باللغة العربية، وهناك أضعاف ذلك باللغة الفارسية لم تجمع لحد الآن في كتاب...)).^(٣٥)

ثالثاً دراسة الشيخ سيف الله صرامي
والمؤلف من الأساتذة والباحثين في مركز المطالعات والتحقيقات الإسلامية في مدينة قم.

ودراسته بعنوان ((جایگاه قرآن در استبatement احکام)) تناول فيها المؤلف مكانة القرآن الكريم كمصدر أساسي من مصادر استبatement الحكم الشرعي عند فقهاء المدرستين السنوية والشيعية.

قسم المؤلف كتابه إلى ثلاثة أقسام يتالف القسم الأول من فصلين، والقسم الثاني من سبعة فصول، والقسم الثالث من ثلاثة فصول وخاتمة تناولت نتائج دراسته.

واستند المؤلف في دراسته على أكثر من مائة وعشرين مصدراً ومرجعاً من المصادر الأولية والثانوية لدى المدرستين، وقام بجولة قيمة وممتعة في رحاب القرآن الكريم، من حيث تاريخيته وعلومه، ومكانته في عالم الفقه والفقاهة والاستبatement، ودفع الشبهات المثارة حول الشيعة ومقوله التحريف، أو عدم الرجوع إلى القرآن كمصدر أساسي واستبدال ذلك بروايات الأئمة، وأوضح

مؤلفات مستقلة أو ضمن دواوين المعارف والموسوعات المطبوعة.

المناهج هي:

- ١ - منهج الفقه الاستدلالي.
- ٢ - منهج المختصرات.
- ٣ - منهج الفقه المقارن.
- ٤ - منهج الشرح الاستدلالي.
- ٥ - منهج التعليقات والحواشى.
- ٦ - منهج النقد العلمي.
- ٧ - منهج العويس والأشبه والنظائر.
- ٨ - منهج الردود والمواجهات العلمية.
- ٩ - منهج الرسائل العملية.
- ١٠ - منهج الفقه الفتوائى.
- ١١ - منهج المجاميع الحديثية.
- ١٢ - منهج التقريرات.
- ١٣ - منهج الرسائل (القصيرة).
- ١٤ - منهج الأimali والمجالس.
- ١٥ - منهج السؤال والجواب.
- ١٦ - منهج القواعد الفقهية.

ثمَّ قام بعرض نماذج منتقاة من المصادر الفقهية في المدرسة الإمامية، وقد لوحظ في تلك النماذج مقدار القيمة العلمية والتاريخية للمصدر الفقهي^(٣٦).

ولم يكن الباحث في وارد الاستقصاء الشامل لمصادر الفقه الإمامي لأنَّه عمل خارج عن قدرته المحدودة - كما يقول - كما أنه لم يستوعب كل المناهج التي سلكها الفقهاء، فهناك المسائل المستحدثة كقضايا البنوك والتأمين، والإنجاب الاصطناعي...، بالإضافة إلى فقه الخلافة والحكومة، أو ما يعرف بالفقه السياسي، والتي تحتاج إلى تكييف فقهي جديد للإجابة عنها، ويحتاج معها الفقيه إلى منهج فقهي متكرر لترتيب القواعد الكلية في الفقه وارجاع الفروع إليها.

كما أننا نجد اختلاف المناهج الفقهية في الأبواب

ولابد من الاشارة إلى أننا - في حدود ما طلعنا عليه من دراسات وبحوث - لم نجد دراسة شاملة استوَّعت مناهج الاجتهاد عند الشيعة الإمامية من خلال مسيرها التاريخي منذ نشأة الاجتهاد حتى عصرنا الحاضر، ولهذا قد تكون دراسة لهذا الموضوع إضافة علمية جديدة في هذا المجال.

أنواع المناهج عند فقهاء الشيعة الإمامية

لقد ترك لنا فقهاء الشيعة الإمامية تراثاً فقيهاً كبيراً تمثل في نتاجهم العلمي واسهامهم في مجال التدوين الفقهي الشرعي للأحكام الفقهية التي توصلوا إلى استنباطها من أدلةها.

وعندما نستقرئ جوانب من هذا التراث العلمي الفقهي يتجلّى لنا بوضوح معلم المنهج العلمي الذي سلكه هذا الفقيه أو ذاك؛ وذلك من خلال ترتيب الأدلة ومدارك الأحكام التي استند إليها، ودرجة الوثوق بها والرکون إليها، للوصول إلى الحكم الشرعي، ومن ثمّ ا يصله إلى مبتغيه من خلال حركة التدوين الفقهي للمتون الفقهية.

ومن خلال هذا الاستقراء يتجلّى لنا أيضاً تعدد المناهج التي يسلكها أولئك الفقهاء في طريقهم للحكم الشرعي، فللفقه الاستدلالي منهجه في الاستنباط، وللفقه المقارن منهجه آخر في عرض الآراء الفقهية، وللمتون الفقهية المختصرة منهجه محدد يختلف عن منهجه الفقه الموسوعي، وهكذا تتعدد المناهج بحسب الطرق العلمية التي يستخدمها الفقيه للوصول إلى الأحكام الشرعية وتدوينها.

وقد استخلص أحد الباحثين ومن خلال استقراءه لنتاج فقهاء الشيعة الإمامية، ستة عشر منهجاً، انتهجها الفقهاء منذ القرن الرابع الهجري وحتى اليوم، وهذه

قال عنه معاصره ابن داود في رجاله: (شيخ الطائفة، وعلامة وقته، وصاحب التحقيق والتدقير، كثير التصانيف، انتهت رئاسة الإمامية إليه في المعمول والمنقول)).^(٣٧)

ويعتبر العلامة الحلي من العلماء الموسوعيين وساهم في مختلف شؤون المعرفة، وألف فيها المؤلفات المتنوعة والتي تجاوزت المائة مؤلف بين كتاب ورسالة؛ إلا أنه قد برع في الفقه ((وأخذ في تحريره من قبل أن يكمل له ست وعشرون سنة)).^(٣٨)

ألف في فقه الشريعة المؤلفات المتنوعة من مطولات ومتسطمات ومختصرات.

فمن المطولات: المختلف والتذكرة ومنتهى المطلب.

ومن المتسطمات: القواعد والتحرير.

ومن المختصرات: ارشاد الأذهان، وإيضاح الأحكام وتبصرة المتعلمين، بالإضافة إلى بعض الكتب الفقهية الأخرى والرسائل والتعليقات والتي يصل عددها إلى عشرين عنواناً فقهياً.^(٣٩)

للعلامة الحلي مؤلفات أخرى في أصول الفقه، وفي الكلام والمناظرة، والفلسفة والمنطق، والحديث، والتفسير والنحو والرجال..^(٤٠) لسنا في وارد البحث عن عناوينها ومنهجيتها. والذي يهمنا هو الإمام في حدود المنهج الفقهي الذي اتبعه هذا العلم وخاصة في موسوعاته الفقهية الثلاثة:

١ - مختلف الشيعة إلى أحكام الشريعة، والذي يمثل دورة فقهية كاملة وطبع في عشرة مجلدات.

٢ - منتهى المطلب في تحقيق المذهب، والذي طبع منه خمسة عشر مجلداً.

٣ - تذكرة الفقهاء، والذي طبع منه أكثر من عشرين

الفقهية نفسها، فمنهج الاستدلال في أبواب العبادات والتي تعتمد على أدلة ونصوص محددة، يختلف عن المنهج الاستدلالي الذي يسلكه الفقيه في باب المعاملات، كعقد البيع والمضاربة والمزارعة، وغيرها من العقود التي تبنت في الغالب على العرف وما جرى عليه العقلاء في معاملاتهم، ولم يكن للشارع دور في إيجادها؛ واقتصر دوره في تقوينها واقرارها بعد تحريم ما لا ينسجم مع تعاليم الدين الحنيف؛ بخلاف العبادات كالصوم والصلوة والحج والزكاة.. وغيرها من العبادات التوقيقية والتي كان للشارع دور التأسيس لها، وهي تدور مدار النصوص الشرعية وأدلة الاستبطاط الفقهي، ولهذا نجد المنهج الفقهي في ترتيب الأدلة وتوظيفها واستبطاط الحكم الشرعي منها تختلف عن باب المعاملات، كالعقود والايقاعات والأحكام.

وللدلالة على اختلاف المناهج وتعددتها بتنوع الطرق التي يسلكها الفقيه الإمامي في ترتيب الأفكار الفقهية وتنظيمها وتدوينها؛ لابد لنا من استقراء لنماذج فقهية من مصادر الفقه الإمامي قديمها وحديثها، وانتخاب موضوعات فقهية متعددة للتدليل على طبيعة المنهج الذي سلكه هذا الفقيه أو ذاك في طريقة الاستبطاط، إلا أن هذا غير ممكن وخارج عن قدرة الباحث ونطاق البحث، لكنه المصادر الفقهية، وتعدد الفقهاء وتعدد مناهجهم تبعاً لذلك إلا أننا سوف تتوقف قليلاً عند علم من أعلام الإمامية، له تراث فقهي واسع، استوعب فيه أغلب المناهج الاجتهادية التي أشرنا إليها سابقاً، كما أنه يعتبر من المجددين في الفقه الشيعي الإمامي.

وهذا الفقيه المجدد هو: جمال الدين أبو منصور الحسن بن يوسف بن علي بن محمد بن المطهر الأسداني الحلي (٦٤٨ - ٧٢٦ هـ = ١٢٥٠ م - ١٣٢٥ م).

له ترجمة واسعة في كتب التراجم والرجال، وهو أشهر من أن يُعرَف أو يُترجم له.

فاستعرض آراءهم الفقهية ضمن دراسته للمسائل التي وقع فيها الاختلاف بينهم، دون المسائل المتفق عليها، وتسميتها الكتاب بـ(المختلف) يشير إلى محتواه.

وقد أفصح العلامة عن منهجه الفقهي في هذا الكتاب والذي يقوم على عرض المسألة الفقهية وذكر اختلاف فقهاء الشيعة فيها، ثم ترجيح ما يراه مناسباً منها، أو اختيار رأي فقهى مستقل، فقال في خطبة كتابه: ((إنى لئا وفقتُ على كتب أصحابنا المتقدمين، ومقالات علمائنا السابقين في علم الفقه وجدتُ بينهم خلافاً في مسائل كثيرة متعددة، ومطالب عظيمة متبدلة، فأحبببتُ ايراد تلك المسائل في دستور يحتوي على ما وصل إلينا اختلافهم في الأحكام الشرعية والمسائل الفقهية، دون ما اتفقا عليه، إذ جعلنا ذلك موكلولاً إلى كتابنا الكبير المسمى ((منتهى المطلب في تحقيق المذهب)) فإنه جمع بين مسائل الخلاف والاتفاق. وإنما اقتصرنا في هذا الكتاب على المسائل التي وقع فيها الشقاق، ثم إن عثرنا في كل مسألة على دليل لصاحبها نقلناه، وإلا حصلناه بالتفكير وأثبناه، ثم حكمنا بينهم على طريقة الانصاف متجنبين البغي والاعتساف، ووسمنا كتابنا هذا ((بمختلف الشيعة في أحكام الشريعة)). وهذا الكتاب لم يسبقنا أحد من تقدمنا من العلماء، ولا نهج طريق الأدلة فيه من تقدم من الفضلاء)).^(٤٣).

وبينبغي أن نشير إلى أن العلامة الحلي قد سار في كتابه هذا على منهج خاله وأستاذه المحقق الحلي نجم الدين أبي القاسم جعفر بن الحسن (ت ٦٧٦ هـ) في كتابه ((المعتبر في شرح المختصر)), والذي يشير فيه وبإيجاز واجمال إلى بعض آراء الفقهاء السابقين ((وأيراد كلام من اشتهر فضله، وعرف تقدمه في نقل الأخبار وصحة الاختيار وجودة الاعتبار))^(٤٤)، إلا أن العلامة حاول استقصاء الآراء الفقهية الخلافية وتوسيعه ما بدأه أستاذه، فكان - كما قال - هذا الكتاب الموسوعي الذي لم يسبقه أحد فيه من تقدم من العلماء ولا نهج طريق الأدلة فيه من تقدم من الفضلاء)).^(٤٥).

و هذه الموسوعات الفقهية الثلاثة قد تتماشى فيها طرق المنهج في بعض جوانبه، إلا أن كل واحدة منها قد تميز بسمات خاصة به.

وقد عرّف العلامة بمن منهجه الفقهي لكل مؤلف من مؤلفاته الموسوعية الفقهية الثلاثة وهي بحسب تسلسلها الزمني:

١- كتاب مختلف الشيعة في أحكام الشريعة
وهو أول الموسوعات الثلاثة، وهو بحسب تجزئة المصنف يقع في سبعة أجزاء، أنهى الجزء السابع والأخير منه في الخامس عشر من ذي القعدة عام (٧٠٨ هـ)، بحسب ما جاء في الطبعة الحجرية من الكتاب^(٤٦)، وطبع الكتاب محققاً في تسع مجلدات مع مجلد للفهارس الفنية، ويمثل الكتاب دورة فقهية كاملة يبدأ من كتاب الطهارة والصلة وينتهي بكتاب الحدود والقصاص والديات، وهذا ما يميز هذا الكتاب عن كتابي العلامة اللاحرين.

عرف العلامة كتابه هذا في ترجمته لنفسه من كتابه (خلاصة الأقوال) بقوله: ((كتاب مختلف الشيعة في أحكام الشريعة، ذكرنا فيه خلاف علمائنا خاصة، وحجة كل شخص، والترجيح لما نصیر إليه))^(٤٧).

واسم هذا الكتاب بمنهجية فريدة حيث سلك فيه العلامة منهج الجمع والتفصيل لأراء قدامى فقهاء الشيعة من أمثال الحسن بن أبي عقيل العماني (ت ٣٦٨ هـ) وابن الجنيد محمد بن أحمد الاسكافي (ت ٣٨١ هـ) وأراء الشيخ علي بن الحسين بن بابويه القمي الصدوق (ت ٣٢٩ هـ) من فقدت بعض آثاره الفقهية، حيث أصبح هذا الكتاب المصدر الوحيد الذي يفي بأرائهم الفقهية كما اعتمد أيضاً على مؤلفات الشيخ المفيد (ت ٤١٣ هـ) والسيد المرتضى (ت ٤٣٦ هـ) والشيخ الطوسي (ت ٤٦٠ هـ) وابن ادريس الحلي (ت ٥٩٨ هـ) وأبي صلاح الحلبى (ت ٤٤٧ هـ) والقاضي ابن البراج (ت ٤٨١ هـ)،

يعرض دليله الذي استتبّطه متمثلاً بعبارة (لنا)، فبعد أن يعرض فتاوى أرباب المذاهب يقدم دليله الاجتهادي من الكتاب والسنة.

الثالثة: الزام المخالف بدليله من أجل ابطال حجته: حيث يعتمد المصنف في بحثه المقارن على روایات العامة التي لا يعتبر سندتها حجّة، وذلك الاعتماد هو طريق المصنف في الزام المخالف من أجل نسف ما استند عليه.

الرابعة: النقض والحل في عرض الدليل: فكان من طريقة المصنف عرض الاشكالات الواردة على الدليل والرد عليها.

وهذا الأسلوب من أروع الأساليب الاستدلالية في الفقه^(٤٧).

٢. كتاب تذكرة الفقهاء

بعد هذا الكتاب الفقهي الاستدلالي من أواخر ما صنفه العلامة الحلبي في الفقه، وهو دورة فقهية غير كاملة خرج منه إلى أواخر كتاب النكاح في خمسة عشر جزءاً، وطبع بطبعة حجرية في مجلدين ضخمين، ثم قامت مؤسسة آل البيت مؤخراً بتحقيق الكتاب ونشره وخرج منه إحدى وعشرين مجلداً إلى كتاب الوصايا.

رتب المصنف كتابه على أربع قواعد وفي كل قاعدة كتب، وجاء في آخر الكتاب:

((تم الجزء الخامس عشر من كتاب تذكرة الفقهاء على يد مصنفها.. في سادس عشر من ذي الحجة سنة عشرين وسبعيناً بالحلة، ويتلوه في الجزء السادس عشر المقصود الثالث في باقي أحكام النكاح)). ويرجع الشيخ الطهراني في الذريعة، وبعض من المحققين أن أجزاء أخرى لهذا الكتاب قد خرجت من قلمه الشريف، اعتماداً على بعض القرآن^(٤٨)، إلا أنها لم تصل إلينا !

ومهما يكن من أمر فإن العلامة قد بيّن في خطبة

٢. كتاب منتهى المطلب في تحقيق المذهب

وهذا الكتاب يمثل موسوعة فقهية في الفقه الاستدلالي المقارن، ويشتمل على مسائل الخلاف والوفاق بين المذاهب الإسلامية المختلفة. وقد طبع قسم من الكتاب في خمسة عشر مجلداً، عرف العلامة كتابه هذا في (الخلاصة) بقوله: ((كتاب منتهى المطلب في تحقيق المذهب، لم يعمل مثله، نكرنا فيه جميع مذاهب المسلمين في الفقه، ورجحنا ما نعتقد بعد ابطال حجج من خالقنا فيه..))^(٤٩).

وبين منهجه في مقدمة كتابه فقال: ((.. احبينا أن نكتب دستوراً في هذا الفن يحتوي على مقاصده، ويشتمل على فوائده، على وجه الإيجاز والاختصار، متجنّبين الإطالة والاكثار، مع ذكر الخلاف الواقع بين أصحابنا، والإشارة إلى مذاهب المخالفين المشهورين، مع ذكر ما يمكن أن يكون حجّة لكل فريق على وجه التحقيق، وقد وسمناه بـ (منتهى المطلب في تحقيق المذهب) ونرجو من لطف الله تعالى أن يكون هذا الكتاب بعد التوفيق لإكماله أفعى من غيره.

أما أولاً: فذكر الخلاف الواقع بين الأصحاب والمخالفين مع ذكر حجتهم والرد على الفاسد منها.

وأما ثانياً: فباشتماله على المسائل الفقهية الأصلية والفرعية على وجه الاختصار، فكان هذا الكتاب متميزاً عن غيره من الكتب. وقد رتبنا هذا الكتاب على أربع قواعد^(٥٠).

ومنهج العلامة في كتابه منتهى المطلب مركّب من خطوات أربع هي:

الأولى: ابراز الأدلة العامة: حيث يعرض وجهات نظر الفقهاء من مختلف المذاهب، مبتداً بعرض وجهة نظره، ثم وجهة نظر فقهاء الطائفنة، ثم وجهة نظر الجمهور، وهو بهذا المنهج ملتزم بالحياد.

الثانية: استعراض الأدلة التي توصل إليها: حيث

كان مدار الدرس والبحث والتأليف منذ عصره إلى الآن فاشتهر منها: الإرشاد، والقواعد، والنهاية، والتحرير، والتلخيص، والغاية،... ولكل واحدة من هذه المتون المذكورة خصيصة تميز بها، ففي بعضها عرض قواعد الفقه، وفي بعضها الآخر اقتصر على مجرد الفتوى من غير أن تتبع بالدليل والحججة^(٥٠).

ولكل واحدة من هذه الكتب العديد من الشروح والحوالشى من لدن العديد من فقهاء عصره والعصور اللاحقة، حيث بدأ بذلك ولده الشيخ أبي طالب محمد بن الحسن بن يوسف بن المطهر الحلي الشهير بفخر المحققين (ت ٧٧١ هـ) الذي بدأ بكتاب (القواعد) فشرحه شرحاً وافياً سماه (ايضاح الفوائد في شرح اشكالات القواعد) ثم أرده بشرح خطبة القواعد وسماه بـ (جامع الفوائد)، ثم شرح كتاب (الفخرية) في النية، ووضع حاشية موسعة لكتاب (الارشاد)^(٥١).

ثم توالت الشروح والحوالشى على هذه الكتب الفقهية، ومن قبل أساطين الفقهاء، فقد أحصى الشيخ الطهراني لكتاب (القواعد) أكثر من ثلاثين شرحاً^(٥٢) من أهمها شرح المحقق الثاني الكركي (ت ٩٤٠ هـ) المعروف بـ (جامع المقاصد في شرح القواعد) وشرح السيد محمد جواد الحسيني العاملبي (ت ١٢٢٦ هـ) المعروف بـ (مفتاح الكرامة في شرح قواعد العلامة) وشرح الشيخ بهاء الدين محمد بن الحسن الإصفهاني (الفضل الهندي) (ت ١١٣٧ هـ) المعروف بـ (كشف اللثام عن قواعد الأحكام) وتعذر كل واحدة من هذه الشروح الثلاثة موسوعة فقهية وكتاب مرجعى للفقهاء والمستبطين.

ولم تقتصر جهود العلامة الحلي رحمه الله على المجال الفقهي فقط، وإنما له في علم أصول الفقه مؤلفات عديدة اتسمت بدورها بمنهجية فريدة، من حيث المادة الأصولية من جهة، أو من حيث ترتيب وتنظيم وتأليف تلك المادة من جهة ثانية، ويدرك له في فهرست كتبه الأصولية من المطولات والمتوسطات والمحضرات:

كتابه الغاية من تأليفه، مع الاشارة إلى منهجه فيه فقال: ((قد عزمنا في هذا الكتاب الموسوم بـ ((تذكرة الفقهاء)) على تلخيص فتاوى العلماء، وذكر قواعد الفقهاء، على أحق الطرائق وأوثقها برهاناً، وأصدق الأقوال وأوضحتها بياناً، وهي طريقة الإمامية الأخذين دينهم بالوحى الإلهي، والعلم الربانى، لا بالرأي والقياس، ولا باجتهاد الناس، على سبيل الإيجاز والاختصار، وترك الاطالة والاكثر).

وأشرنا في كل مسألة إلى الخلاف، واعتمدنا في المحاكمة بينهم طريق الانصاف،... ورتبنا هذا الكتاب على أربع قواعد، والله الموفق والمعين)).

ومن خلال استعراض نماذج من بعض الأبواب الفقهية من كتاب التذكرة يتضح لنا معالم منهج العلامة في كتابه والذي يمكن تلخيصه بما يلى:

مناقشة آراء المدارس الفقهية وتقييمها. ثم الموازنـة وعرض الحكم الشرعي، ثم الاستدلال عليه بأية أو روایة عن النبي صلى الله عليه وآله وأهل بيته عليهم السلام ورأيـ الفقهاء، ثم عرض رأـيـ فقهاء المذاهب الأربعـة.

بين هذه الآراء لمعرفة مدى توافقها مع آراء فقهاء الإمامية.

ويعد كتاب ((تذكرة الفقهاء)) من أشمل وأوسع مصنفات الإمامية في الفقه المقارن أو الفقه الخلافي، ((وتسميهـ بـ ((تذكرة الفقهاء))) يشير إلى هذا، ذلك أنـ (التذكرة) عند القدامـى تعنىـ الكتابـ الذيـ يـحتـوىـ ماـ يـحتاجـهـ العالمـ فيـ مجالـ تـخصـصـهـ. فهوـ رـحـمـهـ اللهـ أـرـادـ أنـ يـضعـ بـيـنـ يـديـ الفـقـهـاءـ مـنـ الإـمامـيـةـ مـاـ يـحـتـاجـونـ إـلـىـ مـعـرـفـةـ مـنـ أـقـوـالـ غـيرـ الشـيـعـةـ فـيـ المسـائـلـ الـخـلـافـيـةـ، وـأـدـلـةـ تـلـكـ الـأـقـوـالـ، وـطـرـيـقـةـ الـمـنـاقـشـةـ لـلـأـقـوـالـ وـالـمـاـحـكـمـةـ لـلـأـدـلـةـ).^(٥٣)

وتجسدت جهود العلامة الحلي الفقهية في حركة التطوير الفقهي من خلال تدوين المتون الفقهية المختصرة مما

- (٢) الكهف: ٣٢. وأنظر، الراغب الإصفهاني، مفردات ألفاظ القرآن، مادة نهج: ٨٢٥.
- (٣) السعدي، علاء، الشيخ ابن الجنيد الاسمافي، سلسلة بحوث فقهية: ٢، طبعة مركز ابن ادريس الحلي، الطبعة الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.
- (٤) الحسني، محمد: المنهج الفقهي عند الإمام الشهيد الصدر: ٩١ - ٩٢. سلسلة قضايا اسلامية معاصرة - دار الهادي - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م، وانظر الحاتري، السيد كاظم: مباحث الأصول: ٩٤/٢.
- (٥) الحكيم، محمد تقى: مقدمة كتاب القياس للسيد مصطفى جمال الدين: ١١، طبعة دار الهادي - بيروت، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
- (٦) وهناك أيضاً مؤلفات أخرى للسيد الحكيم منها: القواعد العامة في الفقه المقارن، وتاريخ التشريع الإسلامي... ويمكن الاستفادة منها في مجال البحث.
- (٧) الفضلي، عبد الهادي: تاريخ التشريع الإسلامي، المقدمة: ٦، دار الكتاب الإسلامي - قم، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.
- (٨) الحكيم، محمد تقى: مقدمة كتاب القياس: ١٣.
- (٩) المصدر نفسه، المقدمة: ١٩.
- (١٠) أنظر: محمد الحسيني، مطاراتات فكرية.
- (١١) الاجتهاد والتجدد: ٣٤.
- (١٢) المصدر نفسه: المقدمة: ٨ - ٩.
- (١٣) المصدر نفسه: ١٢.
- (١٤) نحو فهم معاصر للاجتهاد: المقدمة: ٩.
- (١٥) مناهج الاجتهاد: ٧١٧ وما بعدها.
- (١٦) المصدر نفسه.
- (١٧) والمقصود: هو محمد صادق الصدر في كتابه الإجماع في التشريع الإسلامي المطبوع سنة ١٩٦٩ م ومن المستبعد أن يكون المقصود آية الله محمد باقر الصدر وإن كانت بعض هذه الآراء قد وردت في كتابه المعالم الجديدة لعلم الأصول لأن كتاب المعالم وحلقات الأصول متاخرة زماننا عن كتاب ((مناهج الاجتهاد)).
- (١٨) المصدر نفسه: ٧٥٢.

- ١ - نهاية الوصول إلى علم الأصول.
- ٢ - تهذيب الوصول إلى علم الأصول.
- ٣ - مبادئ الوصول إلى علم الأصول^(٥٣).
- ٤ - غاية الوصول وإيضاح السبل في شرح مختصر منتهى السول والأمل، وهو شرح على مختصر ابن الحاجب (في غاية الحسن في حل الفاظه وتقریب معانیه)^(٥٤).
- ٥ - تعليقات وحواشی على بعض المؤلفات الأصولية، كالذریعة للسيد المرتضی، والعدة للشيخ الطوسي، والمعارج للمحقق الحلی.

وتعتبر هذه المؤلفات من الكتب المرجعية في علم أصول الفقه، وتناولها العلماء باهتمام كبير ((وقد كانت كلها محور البحث والدرس والتعليق والشرح، وقامت بدور كبير في نشر الفكر الأصولي، وتركيز قواعده، والتربية على الاعتماد عليها في مجال الاستنباط والاستدلال))^(٥٥).

وهكذا نجد في تراث هذا الفقيه المجدد المعالم الواضحة لحدود المنهج الاستدلالي الفقهي، من خلال طبيعة الممارسة الفقهية التي دونها في موسوعاته ومحاضراته الفقهية، ((فنحن نواجه فقيها عملاقاً قد انفرد بين السابقين عليه بكونه قد ((طور)) الممارسة الفقهية وجدها)) على المستويات جميعاً، سواء أكان في صعيد الأداة الأصولية التي طرح مفرداتها الضخمة، أو كان ذلك على صعيد الممارسة الفقهية بعامة: منهاجاً واستدلالاً..، بالنحو الذي يُضفي على بحثه حيوية لافتاً للنظر يجعلك تجعلك منبهراً ومندهشاً حين قابلتيه الفذة التي و بها الله تعالى لفقيرها الكبير، حتى ليكاد ((يتفرد)) - مع آخرين لا يتتجاوزون عدد الأصابع - في عصر التاريخ الفقهي^(٥٦).

المواضيع

- (١) الشهري، هبة الدين: تمہید حول أصول الاستنباط، تقديم لكتاب السيد علي نقی الحیدری: أصول الاستنباط: ٨، طبعة الحوزة العلمية - قم، ١٤١٢ هـ.

- (٤٣) العلامة الحلي، مختلف الشيعة في أحكام الشريعة:١، الطبعة الحجرية، والصفحة ٨ من النسخة المحققة المطبوعة بمركز الأبحاث والدراسات الإسلامية، الطبعة الثانية، ١٤٢٣هـ.
- (٤٤) المحقق الحلي، المعتبر:١/٣٣، المقدمة، منشورات سيد الشهداء - قم، تحقيق: مجموعة من الفضلاء.
- (٤٥) العلامة الحلي، خلاصة الأقوال:١١٠.
- (٤٦) العلامة الحلي، منتهي المطلب:١/٤ المقدمة، تحقيق: قسم الفقه في مجمع البحوث الإسلامية - مشهد، الطبعة الثانية، ١٤٢٦هـ.
- (٤٧) الأعرجي - زهير، مقال بعنوان: مناهج الفقهاء في المدرسة الإمامية، فصلية تراثنا، العدد المزدوج، ١٠٣ - ١٠٤، السنة السادسة والعشرون، رجب - ذي الحجة، ١٤٣١هـ، ص ٢١٦ - ٢١٩.
- (٤٨) الطهراني - آغا بزرگ، الذريعة إلى تصانيف الشيعة:٤/٣٢ - ٣٣، طبعة أحياء التراث - بيروت، ومقدمة التحقيق لكتاب تذكرة الفقهاء:١/٣٥، طبعة مؤسسة آل البيت - قم.
- (٤٩) الفضلي - عبد الهادي، تاريخ التشريع الإسلامي:٣٧٢.
- (٥٠) المرجع نفسه:٣٧٠.
- (٥١) أنظر: ايضاح الفوائد: المقدمة بيع، الطبعة الأولى - قم.
- (٥٢) الطهراني - آغا بزرگ: الذريعة إلى تصانيف الشيعة:١٤/١٢ - ١٧ و ١١٥/١٧.
- (٥٣) المرجع نفسه:١٦/١١ و ٢٤/٢٤.
- (٥٤) الطهراني، الذريعة:١٦/١٨ - ١٩ نقلًا عن العسقلاني في الدرر الكامنة.
- (٥٥) الفضلي، تاريخ التشريع الإسلامي:٣٧٥.
- (٥٦) البستاني - الدكتور محمود، تقديم لكتاب منتهي المطلب:١/٧٧.
- (١٩) المصدر نفسه: ٧٦٣ وما بعدها.
- (٢٠) المصدر نفسه: ٧٦٩ وما بعدها.
- (٢١) أبو زهرة: الإمام الصادق: ٣ - ٤.
- (٢٢) المصدر نفسه: ٤.
- (٢٣) المصدر نفسه: ٥٣٧ وما بعدها.
- (٢٤) المصدر نفسه: ٥٣٨.
- (٢٥) المصدر نفسه: ٥٣٨.
- (٢٦) المصدر نفسه: ٥٤.
- (٢٧) المصدر نفسه: ٥٤ - ٥٥.
- (٢٨) أنظر: الأصول العامة للفقه المقارن: ٥٩١ وما بعدها.
- (٢٩) أبو زهرة، محمد: تاريخ المذاهب الإسلامية: ٦٨٧ وما بعدها.
- ط. دار الفكر العربي - بيروت، ١٩٨٩م.
- (٣٠) تعليل الشريعة: المقدمة: ٧.
- (٣١) المصدر نفسه: المقدمة: ٤.
- (٣٢) المصدر نفسه: المقدمة: ٦.
- (٣٣) تمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلامية: المقدمة.
- (٣٤) المدخل للتشريع الإسلامي: المقدمة: ٢.
- (٣٥) من مقدمة المؤلف لكتابه دراسات وبحوث ٧/٢.
- (٣٦) الأعرجي - زهير، مناهج الفقهاء في المدرسة الإمامية، بحث منشور في مجلة تراثنا، العدد ١٠٢، السنة السادسة والعشرون/رابيع الآخرة - جمادى الآخرة، ١٤٣١هـ.
- (٣٧) ابن داود - تقى الدين الحسن بن علي، الرجال: ٧٨، وأنظر: ابن حجر في لسان الميزان: ٣١٧/٢.
- (٣٨) الفضلي، تاريخ التشريع الإسلامي: ٣٦٢ نقلًا عن خطبة كتاب المنتهى.
- (٣٩) المرجع نفسه: ٣٦٢ - ٣٦٥.
- (٤٠) أنظر: المرجع نفسه: ٣٦٤ - ٣٧٠، ومقدمة مجمع الفاندة والبرهان بقلم الشيخ العراقي.
- (٤١) أنظر: الطبعة الحديثة من كتاب مختلف الشيعة: المجلد التاسع: ص ٤٨٠، هامش: ٣.
- (٤٢) العلامة الحلي، خلاصة الأقوال في معرفة الرجال: ١١٠ تحقيق: نشر الفقاہة، ط. الأولى، ١٤١٧هـ.